مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية

اسم المقال: الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال القضاء (دارسة مقارنة)
اسم الكاتب: نعيمة كمال علي، علي طه أكرم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9851
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 08:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية

مجلة علمية محكمة

المجلد 22، العدد 2
ذو الحجة 1446هـ / يونيو 2025م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

https//:doi.org/10.36394/jls.v22.i2.12

الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال القضاء "دراسة مقارنة"

نعيمة كمال علي[1]

علي طه أكرم[2]

تاريخ الاستلام: 03-08-2024 **تاريخ القبول: 22-12-2024**

ملخص البحث:

أصبح الذكاء الاصطناعي (AI) جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، مؤثرًا في العديد من القطاعات بما في ذلك القطاع القضائي. وفي ظل التطور السريع في مجال التكنولوجيا يقدم الذكاء الاصطناعي إمكانيات مهمة لتحسين كفاءة الأنظمة القضائية، وزيادة الشفافية، وتقليل التكاليف، إلا أن تطبيق الذكاء الاصطناعي يتطلب تنظيماً قانونياً دقيقًا لضمان التغلب على التحديات المرتبطة به وحماية الخصوصية وتحقيق العدالة، ويحتاج العراق في هذا المجال إلى تنظيم قانوني وبنية تحتية تكنولوجية متقدمة لتواكب أنظمتها القضائية التطورات الحالية، وتعد تجربة دولة الإمارات العربية في هذا المجال نموذجًا ناجحًا يمكن للعراق الاستفادة منه لتطوير تشريعاته وتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي.

الكلمات الدالة: الذكاء الاصطناعي، القضاء، التنظيم القانوني، تحسين الكفاءة، دولة الإمارات العربية، العراق

(1) كلية القانون - جامعة صلاح الدين (إربيل – العراق)

ali.akram@su.edu.krd

(2) كلية القانون - جامعة صلاح الدين (إربيل – العراق)

المقدمة:

أولاً- التعريف بموضوع البحث:

يتقدم العالم بشكل سريع في ظل الثورة التكنولوجية التي وصلت إلى مرحلة فائقة؛ إذ يحرص النظام القضائي في العديد من الدول المتقدمة على الاستعانة بالتطورات التكنولوجية والقيام بإجراءات التقاضي أمام المحاكم وتيسيرها وإنشاء نظام المحاكم الإلكترونية، والذي يتضمن الخدمات القضائية الإلكترونية كافة، كما أن هذا التطور لم يقف هنا وحسب، بل تم الانتقال إلى مرحلة الذكاء الاصطناعي؛ إذ أصبح للآلة عقل تفكر به، وباتت تزاحم الإنسان في أعماله في شتى الميادين الطبية والهندسية والمالية والقانونية وغيرها، كما أن المجال القضائي ليس بمعزل عن التطورات التكنولوجية؛ إذ إن العديد من الدول بدأت في تطوير أنظمة الذكاء الأصطناعي لديها لاندماجها في أنظمتها القضائية، وتصبح جزءاً من تشريعاتها، ومن أبرز الدول التي دمجت الذكاء الاصطناعي في منظومتها القضائية الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وبريطانيا، ومن الدول العربية الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ومصر.

ثانياً- مشكلة البحث:

يخلو قانون المرافعات المدنية العراقي من أي تنظيم تشريعي بالنسبة للتقنيات التكنولوجية الحديثة بما في ذلك الذكاء الاصطناعي؛ إذ يستمر العمل بالإجراءات التقليدية في المحاكم العراقية ومحاكم إقليم كوردستان من حيث قبول الدعوى والتبليغ القضائي وحسم المنازعات، مما يؤدي إلى إطالة أمد الإجراءات القضائية وزيادة العبء على النظام القضائي على الرغم من التطورات الحاصلة في مجال التكنلوجيا والذكاء الاصطناعي، وفي هذا البحث نسعى إلى تسليط الضوء على الحاجة الملحة لإدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية العراقية لضمان تحقيق العدالة الناجزة ومواكبة التقدم التكنولوجي الذي تشهده الدول المتقدمة في هذا المجال

ثالثاً- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

1. تحليل تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي في العراق وإقليم كردستان.
2. استكشاف كيفية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة الإجراءات القضائية وتسريع عملية العدالة.

3. تحديد العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والعمليات القضائية التقليدية، مع التركيز على الجوانب القانونية والتطبيقية.

4. معالجة التحديات التي قد تنشأ من دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في القضاء، وتقديم توصيات لتحسين الأداء القضائي في ظل التحول الرقمي.

رابعاً- تساؤلات البحث:

سيحاول هذا البحث إيجاد الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما أهمية تقنية الذكاء الاصطناعي؟ وكيف يمكن تطبيقها بشكل فعال في مجال القضاء؟

2. إلى أي مدى يتوافق نظام الذكاء الاصطناعي مع قواعد المرافعات المدنية في العراق ومبادئ التقاضي العادل؟

3. ما المزايا التي يمكن أن تقدمها تقنية الذكاء الاصطناعي في تعزيز النظام القضائي في العراق وإقليم كوردستان؟

4. ما العقبات والتحديات التي تواجه أدوات الذكاء الاصطناعي وتقنياته في القضاء العراقي وإقليم كوردستان؟

رابعاً- أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في تحليل تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي في العراق وإقليم كوردستان في ظل التطور العلمي والتكنولوجي المستمر، كما تبرز أهمية البحث في استكشاف كيفية مواكبة القضاء العراقي للتطورات التكنولوجية، وإمكانية تطبيق الذكاء الاصطناعي في هذا المجال، خاصة في ظل غياب تنظيم تشريعي محدد لهذه التقنيات

خامساً- نطاق البحث:

ستتركز هذه الدراسة على تأثير تطورات الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء، ويتحدد نطاق البحث بتناول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الدعوى المدنية والقضاء المدني؛ لذلك تخرج عن نطاق هذه الدراسة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء الجزائي.

سادساً- منهجية البحث:

سيتبع البحث المنهج المقارن من خلال دراسة تجربة المحاكم في دولة الإمارات في استخدام التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي وتحليل مدى إمكانية تطبيق هذه التجربة في القضاء العراقي وإقليم كوردستان وفقًا لقانون المرافعات المدنية العراقي رقم (83) لسنة 1969، كما ستستخدم الدراسة المنهج التحليلي لاستكشاف دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العمليات القضائية، وتقييم إمكانية تطبيقه في النظام القضائي المدني في العراق وإقليم كوردستان.

سابعاً- خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى مبحثين اثنين وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: نطاق وضوابط تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء

المبحث الثاني: تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي أمام القضاء الإماراتي والعراقي

المطلب الأول: تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي أمام القضاء الإماراتي

المطلب الثاني: نحو تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي أمام القضاء العراقي

المطلب الثالث: التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي

المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

أصبح الذكاء الاصطناعي عنصرًا أساسيًا في حياتنا اليومية، مما يبرز الحاجة إلى وضع إطار تشريعي ينظم استخدام هذه التقنيات الحديثة، خاصة في المجال القضائي إذ تؤدي تقنيات الذكاء الاصطناعي دوراً حيوياً في خدمة النظام القضائي؛ إذ تهدف إلى تحقيق العدالة بفعالية وتسهيل إجراءات التقاضي في المحاكم، بالإضافة إلى ذلك يسهم الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة ودقة عملية الإثبات، مما يعزز من مصداقية النظام القضائي، ومع ذلك يجب الالتزام بالعديد من الضوابط والمعايير عند استخدام هذه التقنيات في القضاء لضمان تحقيق العدالة بشكل سليم. وفي ضوء ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين اثنين نتطرق في المطلب الأول إلى مفهوم الذكاء الاصطناعي، وفي المطلب الثاني نبحث في نطاق وضوابط تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء

المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي:

الـذكاء الاصطناعـي (AI) هـو مجـال مـن مجـالات علـوم الحاسـوب يهـدف إلـى إنشـاء أنظمـة قـادرة علـى أداء مهـام متعـددة. وهـو مجـال سـريع التطـور لـه القـدرة علـى تحويـل العديـد مـن جوانـب الحيـاة اليوميـة والصناعـات بفضـل خصائصـه المتنوعـة وخاصـة فـي مجـال القضـاء، ومـن المهـم الإشـارة إلـى أننـا سـنقوم فـي هـذا المطلـب بالتمييـز بيـن الـذكاء الاصطناعي والتقاضـي الإلكترونـي؛ إذ يختلـف كل منهمـا عـن الآخـر مـن حيـث الوظائـف والتطبيقـات

وفـي ضـوء مـا تقدم نقسـم المطلـب إلـى ثلاثـة فـروع نتطـرق فـي الفـرع الأول إلـى تعريـف الـذكاء الاصطناعـي، وفـي الفـرع الثانـي نميـز بيـن الـذكاء الاصطناعـي والتقاضـي الإلكترونـي، ونتطـرق فـي الفـرع الثالـث إلـى خصائـص الـذكاء الاصطناعـي:

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي:

يتكـون الـذكاء الاصطناعـي مـن كلمتيـن: الأولـى اصطناعـي (Artificial) وتشـير إلـى شـيء مصنـوع أو غيـر طبيعـي، الثانيـة ذكاء (Intelligence) ويعنـي القـدرة علـى الفهـم أو التفكيـر، ويجـدر بالذكـر أن العالـم الأمريكـي جـون ماكارثـي (John McCarthy) هـو أول شـخص عـرف مصطلـح الـذكاء الاصطناعـي فـي عـام 1956؛ إذ عرّفـه بأنـه "علـم وهندسـة الآلات الذكيـة، وخاصـة برامـج الحاسـوب الذكيـة، أو هـو فـرع علـوم الحاسـوب الـذي يهـدف إلـى إنشـاء الآلات الذكيـة (Zetoony, 2023). وعـرف جانـب مـن الفقـه الـذكاء الاصطناعـي بأنـه "العلـم الـذي يسـعى إلـى تطويـر نظـم حاسـوبية تعمـل بكفـاءة عاليـة تشـبه كفـاءة الإنسـان الخبيـر، أو هـو قـدرة الآلـة علـى تقليـد ومحـاكاة العمليـات الحركيـة والذهنيـة للإنسـان وطريقـة عمـل عقلـه فـي التفكيـر والاسـتنتاج والـرد والاسـتفادة مـن التجـارب السـابقة وردود الفعـل الذكيـة، فهـو مضاهـاة عقـل الإنسـان والقيـام بـدوره" (موسـى وبلال، 2019، ص 18). كمـا عـرّف بأنـه "علـم الـذكاء الاصطناعـي أحـد العلـوم الحاسـوب الآلـي الحديثـة التـي تبحـث عـن أسـاليب متطـورة لبرمجتـه للقيـام بأعمـال واسـتنتاجات تشـابه ولـو فـي حـدود ضيقـة الأسـاليب التـي تنسـب لـذكاء الإنسـان"، والجديـر بالذكـر أنّ هـذا العلـم لا يهـدف إلـى مقارنـة بينـه وبيـن العقـل البشـري، بـل يهـدف إلـى فهـم العمليـات الذهنيـة المعقـدة التـي يقـوم بهـا العقـل البشـري فـي أثنـاء ممارسـته (التفكيـر)، ومـن ثـم ترجمـة هـذه العمليـات الذهنيـة إلـى مـا يوازيهـا مـن عمليـات تزيـد مـن قـدرة الحاسـب علـى حـل المشـاكل المعقـدة، ويلاحـظ بشـأن الـذكاء الاصطناعـي أنـه يتسـم بالتجـرد فـي طريقـة التفكيـر والتصـرف، بحيـث لا تتأثـر بالمؤثـرات الخارجيـة كمـا هـو الحـال بالنسـبة للإنسـان (يوسـف، 2020، ص 88)

وعرفته المجموعة الأوروبية للذكاء الاصطناعي بأنه "مجموعة من الأنظمة أو الآلات التي تمتلك القدرة على محاكاة السلوك الذكي البشري، مثل: التعلم من التجارب السابقة، ومعالجة المعلومات، وحل المشكلات بطرق مشابهة للبشر" (European Commission, 2020). وعند التطرق إلى ذكر الذكاء الاصطناعي في مجال العمل القضائي يعرف بأنه "استخدام قدرات التنبؤات المستقبلية وتحليلات أنظمة الحاسوب أو الآلات ومحاكاة السلوك البشري في تحليل البيانات القضائية المتاحة في الأنظمة التشغيلية في النظم القضائية" (الخالدي، 2021، ص 162).

ويعد الذكاء الاصطناعي مجالاً متشعباً؛ إذ إنّه يجمع في الوقت ذاته بين الفن والعلم، وبين الهندسة وعلم النفس، كما أنه يمكن من خلال عدة برامج إعطاء حل لمشاكل المصابين بالأمراض النفسية، كذلك نجح في تقديم برامج لاكتشاف نظريات رياضية وموسيقية جديدة، فضلاً عن ذلك فقد تسبب الذكاء الاصطناعي في ظهور البرامج التي تكشف المعاملات المالية المزيفة وظهور الروبوت (الإنسان الآلي) الذي يمكنه القيام بعمليات تنظيف المعامل من النفايات الضارة لما لها من خطر وأضرار على الإنسان، كما أن هناك برامج يمكنها رسم صور وأخرى يمكنها القيام بالتشخيص (ويتباي، 2008، ص18). الجدير بالذكر أنه حقق الذكاء الاصطناعي (AI) خطوات كبيرة في مختلف القطاعات، كما أدى دمج الذكاء الاصطناعي في قاعات المحاكم إلى إحداث نقلة نوعية في الإجراءات القانونية؛ إذ قدَّم عدداً لا يحصى من الفوائد، مثل: تحسين الكفاءة والدقة والفعالية من حيث التكلفة

وبالنسبة للقانون المرافعات المدنية العراقي فلا يوجد أي تعريف أو إشارة إلى الذكاء الاصطناعي؛ لأنه لم ينظم المشرع العراقي تقنيات التكنلوجيا الحديثة في مجال المرافعات والقضاء، وهذا ما حدا بنا إلى أن نكتب هذا البحث وندعو المشرع العراقي إلى تنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي في قانون المرافعات المدنية ويواكب التطورات التكنولوجية في الدول المتطورة، ويبدو لنا في هذا الشأن أن الذكاء الاصطناعي سيؤدي في مجال المنظومة القضائية في العراق وإقليم كوردستان إلى نتيجة إيجابية وفعالة إذا تم استخدامه بالشكل الصحيح، كما سنتطرق إليه لاحقاً في هذه الدراسة

الفرع الثاني: تمييز الذكاء الاصطناعي عن التقاضي الإلكتروني:

التقاضي الإلكتروني هو نظام يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتيح للمحاكم والأطراف المعنية مثل: القضاة، والمحامين، والمواطنين إدارة القضايا بشكل فعال عبر شبكة الإنترنت من حيث تقديم الدعاوى، وتسجيلها، والاطلاع عليها، وإجراء مختلف التصرفات القانونية ذات الأثر القانوني من أي مكان وفي أي وقت، دون الحاجة إلى الحضور الفعلي إلى المحكمة (إبراهيم، 2010، ص37)، وتتولى دائرة قلم المحكمة أو الجهة المختصة مسؤولية معالجة البيانات والمدخلات في أنظمة المحاكم؛ إذ يقوم الأفراد العاملون في هذه الجهات بجمع وتحليل المعلومات

المتعلقة بالقضايا. وتشمل مهامهم إدخال تفاصيل الدعوى، وتسجيل مواعيد الجلسات، مما يسهم في ضمان تنظيم الإجراءات القضائية وسير العمل بكفاءة (حسن، 2023، ص31).

ويجدر بالذكر في هذا السياق، على الرغم من التداخل بين الذكاء الاصطناعي والتقاضي الإلكتروني في بعض الجوانب، مثل استخدام تقنيات التعلم الآلي لتحليل البيانات القانونية أو تسريع الإجراءات عبر تحسين التكنولوجيا، إلا أن هناك فرقاً جوهرياً بينهما؛ إذ يعتمد التقاضي الإلكتروني على استخدام الأدوات التكنولوجية في العمليات القضائية، مثل: تسجيل الدعاوى، وعقد الجلسات عن بعد، في حين أن الذكاء الاصطناعي يتجاوز ذلك إلى تحليل البيانات الضخمة وتقديم توصيات بناءً على تنبؤات واستنتاجات دقيقة .(De Sio et al, 2021) بمعنى آخر، التقاضي الإلكتروني هو أداة لتسهيل الإجراءات القضائية، بينما الذكاء الاصطناعي هو تقنية تتخذ قرارات بناءً على تحليل معقد للبيانات. ومن جانب آخر يعمل الذكاء الاصطناعي من خلال خوارزميات متقدمة لتحليل البيانات الضخمة، مثل استنتاج الأحكام السابقة وتقديم توصيات للقضاة بناءً على معلومات محددة، أما التقاضي الإلكتروني فيعتمد على منصات رقمية؛ إذ يمكن للأطراف تقديم مستنداتهم، متابعة قضاياهم، وحضور الجلسات عن بُعد، مما يقلل من الحاجة للوجود الفعلي في المحاكم (قادري، 2023)

ويرى الباحث أن التمييز بين الذكاء الاصطناعي والتقاضي الإلكتروني ليس مجرد مسألة تقنية فحسب، بل يرتبط أيضًا بكيفية تحسين عملية التقاضي؛ فبينما يسهم التقاضي الإلكتروني في تسريع الإجراءات وتيسير الوصول إلى العدالة، في حين يوفر الذكاء الاصطناعي أدوات تحليل متقدمة تدعم القضاة في اتخاذ قرارات مستندة إلى بيانات دقيقة، ومن هنا يُعتبر دمج كلا النظامين خطوة أساسية نحو تعزيز فعالية النظام القضائي وضمان تحقيق العدالة بطرق مبتكرة وأكثر كفاءة.

ومن الضروري الإشارة إلى أن قانون المرافعات المدنية العراقي لا يواكب التطورات المتلاحقة في مجال التكنولوجيا الحديثة؛ إذ إن المشرع لم يتطرق إلى موضوع التقاضي الإلكتروني، وعلى الرغم من إصدار قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقية، الذي يُعدّ خطوة إيجابية نحو تعزيز استخدام التكنولوجيا في المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، إلا أنه لا توجد أي اشارة إلى التقاضي الإلكتروني، كما أنه استثنى هذا القانون عمل المحاكم من الإجراءات الإلكترونية؛ إذ تنص الفقرة (2) من المادة (3) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي على أنه "لا تسري أحكام هذا القانون على ما يأتي: هـ- إجراءات المحاكم والاعلانات القضائية والإعلانات بالحضور وأوامر التفتيش وأوامر القبض والأحكام القضائية" (قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية ، 2012). ويرى الباحث أنه يتعين على المشرع العراقي إلغاء هذا الاستثناء غير المتوافق مع التحولات التقنية الراهنة؛ إذ إنّ إدراج الإجراءات القضائية ضمن نطاق قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية أمر ضروري لتطوير النظام القضائي وتعزيز كفاءته وسرعته.

أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فتُعتبر من الدول المتقدمة في إدخال التكنولوجيا في منظومتها القضائية، وتجلى ذلك واضحاً من خلال سن تشريعات حددت نظم إنشاء المحاكم الإلكترونية ونطاق تطبيقها وحمايتها، وتطبيقاً لذلك اعتنق المشرع الإماراتي فكرة التقاضي عن بُعد بموجب المرسوم رقم (10) لسنة 2017 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1992، والمرسوم رقم (18) لسنة 2018، والتي تسعى إلى توظيف وسائل الاتصال الحديثة في العمل القضائي. ومن ثم فإن هذا التطور يسهل استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء، مما يسهم في تحسين كفاءة العمليات القضائية ودقتها (تشريعات الإمارات العربية المتحدة، 2024)

الفرع الثالث: خصائص الذكاء الاصطناعي:

يتميز الذكاء الاصطناعي بعدة خصائص، وسنركز هنا على أهم الخصائص المتعلقة بالنظام القضائي، وأبرز مميزات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال تتمثل في النقاط التالية:

أولاً- القدرة على اكتساب المعرفة وتعديل السلوك بناءً على التجارب السابقة، والتعرف إلى بصمات الصوت والصور، ومعالجة الصوت إلى نص وترجمة اللغات، كما بإمكانه التفكير والاستدلال والتعبير باستخدام لغة طبيعية، مما تجعله يتمكن من استنتاج المعلومات الجديدة بناءً على المعلومات المتاحة وتتفاعل بشكل فعال مع البيئة المحيطة بها؛ إذ يتسنى لها وضع الخطط وتنفيذها لتحقق بذلك أهداف معينة (الحمداني، 2024، ص 137)

ثانياً- يعمل الذكاء الاصطناعي على وفق طريقة تفكير منطقية يجعله قادراً على اتخاذ القرارات الصحيحة خلال وقت قصير؛ لأن الذكاء الاصطناعي لا يتأثر بأي عاطفة تؤثر فيه وتعيق سيرعمله كما هو في الإنسان (أحمد، 2021، ص 44)

ثالثاً- يتمتع الذكاء الاصطناعي بالقدرة على التعامل مع الحالات الصعبة والمعقدة ومع المواقف الغامضة، ويتميز بقدرته على حل المشاكل المعروضة أمامه؛ إذ له القدرة على استخدام التجربة والخطأ لاستكشاف الأمور المختلفة والاستجابة السريعة للمواقف المستجدة، إضافة إلى القدرة على تمييز الأهمية النسبية لعناصر الحالات المعروضة والتصور والإبداع وفهم الأمور المرئية وإدراكها (الحمداني، 2024، ص 137)

رابعاً- من أهم مميزات الذكاء الاصطناعي هو استقلال تطبيقاته؛ أي أن له القدرة على تنفيذ مهام معينة انطلاقاً من حالات واستنتاجات معينة دون تدخل البشر وإحداث آثار معينة من خلال اتخاذ قراراته بصورة انفرادية، ولذلك يعد حرية اتخاذ القرارات ضماناً لوجود مفهوم الذكاء الاصطناعي وتمييزه عن البرامج التقنية العادية التي تعمل ضمن إطار رسمه لها مستخدمها وتكون جميع قراراتها متوقعة، عكس الذكاء الاصطناعي الذي لا يمكن توقع قراراته

في أغلب الأحيان (كريم، 2022، ص26). وتعد القدرة على اتخاذ قرارات غير متوقعة أحيانًا جانبًا مهمًا من الذكاء الاصطناعي؛ إذ يمكنه التكيف مع الظروف الجديدة والتعلم منها. هذه الخاصية تجعل الذكاء الاصطناعي أداة قوية في العديد من المجالات مثل: الرعاية الصحية، والقيادة الذاتية، والتحليل المالي، وخدمات العملاء؛ إذ يمكنه تقديم حلول مبتكرة وغير متوقعة للمشاكل المعقدة (Russell & Norvig, 2020, p2)

تبين لنا مما سبق من ذكر مميزات الذكاء الاصطناعي أن له فوائد عديدة في مجال العمل القضائي التي من أهم سماتها: تحقيق القضاء العادل والعاجل، وإتاحة العدالة لأفراد المجتمع بالسرعة والمرونة وأقل كلفة

المطلب الثاني: نطاق وضوابط تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء:

تعد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي من الابتكارات الحديثة، حيث تسعى الدول إلى استخدام هذه التقنية المبتكرة لتحسين كفاءة النظام القضائي ودقته ولتوفير الوقت والجهد والتغلب على الأخطاء البشرية وتقديم دعم أفضل للقضاة في اتخاذ قراراتهم (إبراهيم وأحمد، 2022). ومع ذلك، فإن هناك عدة ضوابط ومعايير يجب الالتزام بها لضمان استخدام هذه التقنية بشكل عادل وآمن وشفاف، وفي هذا المطلب نلقي الضوء على أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العملية القضائية في الفرع الأول والضوابط التي يجب الالتزام بها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: نطاق تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء:

تشمل تقنية الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي مجموعة متنوعة من الاستخدامات التي تعزز فعالية النظام القضائي، بدءاً من المرحلة الأولية لإقامة الدعوى وصولاً إلى إصدار الحكم القضائي؛ إذ يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تحليل البيانات وتقديم التوصيات التي تحسن من كفاءة الإجراءات القضائية. كما يسهم في تسريع عملية اتخاذ القرارات من خلال التنبؤ بالنتائج القضائية المحتملة وتقديم دعم إضافي للقضاة في تحليل القضايا المعقدة، بالإضافة إلى ذلك يسهم الذكاء الاصطناعي في مجال الإثبات من خلال توفير أدوات تحليلية متقدمة، بناء على ما تقدم سنتناول أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي وفقاً للنقاط الآتية:

أولاً- دور الذكاء الاصطناعي في مرحلة اقامة الدعوى:

1. تقديم الخبرة والاستشارة القانونية:

إنّ تقديم الاستشارة القضائية أحد أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء. وذلك من خلال الاستفادة من الروبوتات المدعمة بالذكاء الاصطناعي، وتعتمد هذه الروبوتات على خوارزميات التعلم الآلي لإجراء محادثة تفاعلية مع المستخدمين بذكاء يحاكي ذكاء العنصر

البشري، وهي لا توفر الإجابات من خلال أجوبة مبرمجة مسبقاً بل تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية للمستخدمين وفهمها والبحث عن إجابة لأسئلتهم في القواعد المعرفية المتوفرة لدى الربوت (عزي، 2021، ص533)؛ إذ يسهم هذا التطبيق من خلال البيانات التي يتم إدخالها إلى وضع الحلول للمشكلات التي يتم طرحها عليه قبل حدوث النزاع ووصولها إلى ساحة القضاء، مما يسهم في تقليل عدد الدعاوى أمام القضاء وإفشاء السلام في المجتمع (Reiling, 2020, p 3). كما توفر هذه التقنية مجموعة من الخدمات الإلكترونية للمتقاضين؛ إذ يتم خلاله إبداء الإرشادات حول إجراءات رفع الدعوى القضائية وتقديم نبذة عن المستندات المطلوبة للدعوى وإرشادهم إلى إجراءات التقاضي أمام المحاكم والرسوم المطلوبة لرفع الدعاوى وتتوفر هذه الخدمة بأكثر من لغة (حسن، 2023، ص53).

ويرى الباحث أن هذه الخاصية للذكاء الاصطناعي مفيدة للغاية لأطراف الدعوى؛ إذ تساعدهم في تخفيف الأعباء المالية والوقت اللازم للذهاب إلى المحكمة للاستفسار، علاوة على ذلك تسهم هذه التطبيقات في تقديم أوراق قانونية متكاملة للمحكمة مما يقلل من حالات بطلان الدعاوى ويعزز فعالية النظام القضائي، ومع ذلك تبرز بعض التحديات التي يجب معالجتها مثل الحاجة إلى ضمان أمان البيانات وحماية الخصوصية، بالإضافة إلى التأكد من دقة المعلومات المقدمة من قبل الروبوتات، ويتطلب ذلك تطوير آليات مراقبة فعالة وتحديث مستمر للخوارزميات المستخدمة، مما يضمن أن تظل التكنولوجيا متوافقة مع القيم القانونية والأخلاقية للمجتمع.

2. تسجيل الدعاوى وفحص المستندات:

من خلال تقنية الذكاء الاصطناعي، يمكن تسجيل الدعاوى وجمع وتنظيم المستندات المقدمة من أطراف النزاع بسرعة وكفاءة. تتميز هذه التقنية بقدرتها على تسجيل الدعاوى بسرعة وفحص المستندات إلكترونيًا، مع إشعار المدعي فوراً بأي نقص في المستمسكات المطلوبة. كما يتم رفض قبول الدعوى حتى يتم إرفاق جميع المستمسكات اللازمة لإقامة الدعوى المدنية، علاوة على ذلك تقوم تقنية الذكاء الاصطناعي بإشعار المدعي بتفاصيل دفع الرسوم والإجراءات المطلوبة، مما يتيح لأطراف النزاع اتخاذ الإجراءات من منازلهم أو أي مكان آخر دون الحاجة إلى التنقل بين المحاكم، وكل ذلك دون استخدام الوثائق الورقية (حسن، 2023، ص53).

ويجدر بالذكر أن هذه التقنية تعد ذات أهمية قصوى في العمل القضائي، ويمكن الاستفادة منها أمام القضاء العراقي ومحاكم إقليم كوردستان؛ لأنه وفقاً لقانون المرافعات المدنية العراقي يستلزم رفع الدعوى أمام القضاء في العراق تقديم عريضة وأن تشتمل على جملة بيانات نصت عليها المادة (46) من قانون المرافعات المدنية، إذ تنص المادة المذكورة على أنه" يجب أن تشتمل عريضة الدعوى على البيانات الآتية: اسم المحكمة التي تقام الدعوى أمامها، وتاريخ

تحرير العريضة، واسم كل من المدعي والمدعى عليه ولقبه ومهنته ومحل إقامته، فإن لم يكن للمدعى عليه محل إقامة معلوم فآخر محل كان به. وبيان المحل الذي يختاره المدعى لغرض التبليغ. بيان موضوع الدعوى فإن كان منقولا ذكر جنسه ونوعه وقيمته وأوصافه وإن كان عقارا ذكر موقعه وحدوده أو موقعه ورقمه أو تسلسله. وقائع الدعوى وأدلتها وطلبات المدعى وأسانيدها. توقيع المدعى أو وكيله إذا كان الوكيل مفوضاً بسند مصدق عليه من جهة مختصة" (قانون المرافعات المدنية العراقي، 1969). وفي حالة وجود خطأ أو نقص في البيانات الواجب ذكرها في عريضة الدعوى وكان من شأنها أن يجهل المدعى به أو المدعي أو المدعى عليه بحيث تعذر إجراء التبليغ يطلب من المدعي إصلاحه خلال مدة مناسبة وإلا تبطل العريضة بقرار من المحكمة كما جاء في المادة (50) من قانون المرافعات المدنية العراقي التي تنص على أنه "إذا وجد خطأ أو نقص في البيانات الواجب ذكرها في عريضة الدعوى من شأنه أن يجهل المدعى به أو المدعى أو المدعى عليه أو المحل المختار لغرض التبليغ بحيث لا يمكن إجراء التبليغ بطلب من المدعى إصلاحه خلال مدة مناسبة وإلا تبطل العريضة بقرار من المحكمة"

ويرى الباحث أن اعتماد الذكاء الاصطناعي في هذه العمليات سيسهم في تقليل هذه المشكلات من خلال التنبيه على النواقص في البيانات منذ البداية، مما يعزز سرعة حسم الدعاوى ويقلل من التأجيلات التي وصفها الفقهاء بأنها "آفة القضاء" كما أن تمكين المحاكم العراقية والقضاة من استخدام هذه التقنيات الحديثة يعتبر خطوة ضرورية لتحقيق الفائدة المرجوة وضمان تسريع سير العدالة دون المساس بدقة الإجراءات القانونية

ثانياً- دور الذكاء الاصطناعي في سير الخصومة وإصدار الأحكام:

1. دور الذكاء الاصطناعي في سير المرافعة:

تتعدد استخدامات أنظمة الذكاء الاصطناعي في سير المرافعة وإجراءات التقاضي؛ إذ تُمثل خاصية معالجة الصوت إلى نص من أبرز الميزات التي تُحسن من فعالية العمل القضائي؛ إذ تتيح هذه التقنية تحويل كلمات الخصوم وجلسات المحكمة إلى نصوص مكتوبة بدلاً من الاعتماد على الكتابة اليدوية التقليدية (Zhong, 2020). إذ تؤدي هذه الطريقة إلى تقليل الأخطاء البشرية الشائعة في تدوين المحاضر، مما يسهم في تعزيز دقة المعلومات وسرعة الوصول إليها؛ إذ يتم حفظ المحاضر إلكترونياً وبطريقة آمنة، مما يسهّل الرجوع إليها واستخراج النسخ الرسمية عند الحاجة، وهذا التحسين في دقة البيانات لا ينعكس فقط على فعالية التقاضي، بل يسهم أيضاً في تعزيز الشفافية والمصداقية في الإجراءات القضائية (الصاوي ومحمد، 2023، ص 643)

ويرى الباحث أنه من الجوانب المثيرة للاهتمام أيضاً هو إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي في الترجمة الفورية لكلمات الخصوم الذين يتحدثون بلغة غير لغة القاضي، وتُعد هذه الخاصية حلاً مبتكرًا للتغلب على العقبات اللغوية، حيث يُمكن عرض النص المترجم على الشاشة الذكية في المحكمة، وهذا الاستخدام لا يسهم فقط في تسريع سير المرافعة، بل يُقلل أيضاً من الحاجة إلى مترجمين بشريين، مما يُساعد على تقليل التكاليف المترتبة على الخصوم، ومع ذلك، يتطلب هذا التحول في استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم العراقية وإقليم كوردستان وجود بنية تحتية تقنية متطورة وتدريبًا مناسبًا للقضاة والمحامين؛ إذ إن وجود هذه الأنظمة يمكن أن يُعزز من تيسير إجراءات التقاضي ويُحقق مبدأ العدالة بشكل أكثر كفاءة، باختصار، تُظهر الأنظمة الذكية قدرتها على إحداث تغيير جذري في كيفية إدارة المحاكم، من خلال تعزيز دقة المعلومات ورفع كفاءة الإجراءات، مما يفتح آفاقًا جديدة نحو تحقيق عدالة أكثر فاعلية وشفافية

2. الذكاء الاصطناعي وتقنية العدالة التنبؤية:

تتم الاستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعي من خلال خوارزميات معينة، وذلك للقيام باتخاذ القرارات والتنبؤ بالأحكام القضائية، وتعرف خوارزميات العدالة التنبؤية بأنها "برمجية حسابية قادرة على البحث في مجمع الأحكام والقرارات القضائية السابقة من أجل استخراج ملف من الملفات القضائية أو نص من نصوص القواعد القانونية الإجرائية والموضوعية" (مصبح، 2021، ص237 - 238). ويجدر بالذكر أنه يعد استخدام العدالة التنبؤية في النظام القضائي خطوة مثيرة للجدل، ويبرز تساؤل جوهري حول فعالية هذه التقنية: وكيف يمكن للقاضي أن يصدر حكماً مبنياً على تحليل آلي لبيانات لم يتناولها بشكل مباشر؟ في الحقيقة أن مصطلح العدالة التنبؤية أثار نقاشًا ومخاوفَ لدى البعض؛ إذ إنّ هناك رأيًا يذهب بأنها ليست عدالة وليست تنبؤية، وأن مصطلح التوقعات أصلح لهذه التقنية كما هو الحال بالنسبة للتوقعات الجوية؛ إذ تقوم هيئات الأرصاد الجوية بإدخال نماذج الطقس إلى حواسيب عملاقة تعتمد على خوارزميات معقدة وذلك للحصول على توقعات جوية دقيقة (Reiling, 2020, p4)

كما أنّ هناك من يرى أن العدالة التنبؤية ربما تكون مضللة؛ لأن هذه الأنظمة تقوم بتحليل مجموعة كبيرة من الوثائق والأحكام والبيانات خلال فترة زمنية قليلة، وتتنبأ بما وصل إليها من نتائج، فإن القاضي بحكم موقعه يتحمل مسؤولية النظر في جميع الأدلة والشهادات المقدمة أمامه، وعندما يُعتمد على نتائج الذكاء الاصطناعي بشكل أساسي فإنه قد يتعرض لمخاطر الافتقار إلى الفهم العميق للقضية (الخطيب، 2019، ص20)، كما أن هذه الأنظمة على الرغم من قدرتها على معالجة المعلومات بسرعة قد تتضمن تحليلات تستند إلى بيانات غير مكتملة أو تفتقر إلى السياق، ومن جانب آخر كيف يمكن للقاضي

أن يحكم بما لم يقرأ؛ لأنه من بين كل هذه الوثائق والأحكام سيكون هناك بالضرورة أحكام يعلم بها القاضي وأحكام حتماً لا يعلمها، لكن البرمجيات حللتها وقد يكون القاضي قد استند إليها في إصدار حكمه.

ويرى الباحث أن توظيف الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي على الرغم ما يطرحه من تساؤلات، يمكن أن يعزز فعالية القضاة عند استخدامه بشكل سليم؛ إذ عندما يقوم القاضي بدراسة الأدلة المقدمة بشكل شامل، يمكن أن يصبح الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة فعالة في هذه العملية، وفي هذه الحالة، يتمكن القاضي من مقارنة النتائج التي توصل إليها من خلال تحقيقاته مع التنبؤات التي تقدمها الأنظمة الذكية، مما يسهم في رفع مستوى دقة القرار النهائي؛ لذلك من الضروري النظر إلى الذكاء الاصطناعي كأداة لتعزيز كفاءة النظام القضائي، مع التأكيد على ضرورة استخدامه بحذر وبفهم عميق من قبل القضاة، وينبغي أن يدرك القاضي أهمية دوره وألا يعتمد بشكل كامل على النتائج التي تقدمها الأنظمة التنبؤية، بحيث يجب أن يبقى القرار النهائي دائمًا في يده

بالإضافة إلى ذلك في بعض الدعاوى مثل دعاوى الأحوال الشخصية، يُمكن أن تستفيد العملية القضائية من تدخل الذكاء الاصطناعي. فالأمور المتعلقة بالتركات وحصر الورثة تتطلب عمليات حسابية دقيقة، في هذه الحالة يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقدم حلاً أكثر كفاءة من العقل البشري؛ إذ تتمتع الأنظمة بالقدرة على إجراء حسابات معقدة بسرعة ودقة أكبر، مما يسهم في تحقيق العدالة (حسن، 2023، ص 34)

ومن جانب آخر، يمكن الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام القضائية، ويتم ذلك عن طريق تحويل نطق القاضي للقرار إلى نص مكتوب، بحيث يقوم القاضي أو الهيئة القضائية بتحرير مسودة الحكم ثم قراءتها، ويتولى الذكاء الاصطناعي كتابتها وترقيمها على وفق النماذج المخصصة لكل قرار قضائي، وهذه العملية تجعل إصدار الأحكام أسرع مقارنة بالطريقة التقليدية، بفضل ما توفره التقنيات الحديثة من إمكانيات حفظ واسترجاع المعلومات بسهولة، كما تتيح للقاضي الاطلاع على السوابق القضائية بيسر، وتوفر للخصوم إمكانية الوصول إلى ملف الدعوى عبر موقع المحكمة الإلكتروني المزوّد بالحكم القضائي، مع إمكانية الطعن فيه باستخدام الرقم السري الخاص بالخصم (لطفي، 2020، ص 139 - 140)

ثالثاً- دور الذكاء الاصطناعي في الإثبات:

بالنسبة لدور الذكاء الاصطناعي في مجال الإثبات سنكون أمام فرضين أولهما قيام الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة وثانيهما أن يكون الذكاء الاصطناعي ذاته مصدراً لدليل الإثبات، ونبينها على وفق نقطتين إثنين وكالآتي:

1. قيام الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأدلة: إن للذكاء الاصطناعي دوراً مهماً في عملية الإثبات، إذ يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل كميات كبيرة من الأدلة الرقمية مثل الرسائل الإلكترونية وسجلات الهاتف وملفات الوسائل الإجتماعية بسرعة ودقة مما يساعد في العثور على أدلة مهمة قد تكون مخفية أو يصعب الوصول إليها بالطرق التقليدية، وفي سياق متصل يمكن للأنظمة الذكية تحليل المستندات القانونية واستخراج المعلومات المهمة منها مما يسهل عملية البحث وتيسرها (Rethinking Digital Evidence Management With Artificial Intelligence, 2024) . وتعد هذه وسيلة مساعدة للقاضي على أداء مهمته، وبموجب قانون الإثبات العراقي فإن للقاضي سلطة واسعة في توجيه الدعوى وإجراءات الإثبات وذلك للوصول إلى الحكم العادل في القضية المنظورة أمامه كما تنص المادة (1) من قانون الإثبات العراقي على أنه "توسيع سلطة القاضي في توجيه الدعوى وما يتعلق بها من أدلة بما يكفل التطبيق السليم لأحكام القانون وصولا إلى الحكم العادل في القضية المنظورة" وقد أعطى القانون الحق لأطراف الدعوى تقديم دفوعهم التي تثبت حقهم في الدعوى أمام المحكمة المختصة ومن ضمن هذه الأدلة المحررات الكتابية، ووفقاً لقانون الإثبات العرقي فإن المحررات الرسمية هي الورقة التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوي الشأن وذلك طبقاً للأوضاع القانونية في حدود سلطته واختصاصه، وذلك تطبيقاً للمادة (21 / 1) من قانون الإثبات العراقي التي نصت على "أنه السندات الرسمية، هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة طبقا للأوضاع القانونية وفي حدود اختصاصه ما تم على يديه أو ما أدلى به ذو الشأن في حضوره "وإذا ما توفرت في المستند الإلكتروني الشروط التي جاء في قانون الإثبات العراقي سيكون المستند الإلكتروني مستنداً رسمياً، تجدر الإشارة إلى أن المشرع العراقي قد أجاز للقاضي الاستفادة من وسائل التقدم العلمية الحديثة لاستنباط القرائن القضائية لإثبات الدعوى المعروضة أمامه، وذلك وفقاً للمادة (104) من قانون الإثبات العراقي التي تنص على أنه "للقاضي أن يستفيد من وسائل التقدم العلمي في استنباط القرائن القضائية" إلا أن سلطة القاضي ليست مطلقة في هذا الصدد، بل تظل مقيدة باستنباط القرائن القضائية التي يجوز إثباتها بالشهادة، وفقاً للمادة (102 / 2) من القانون ذاته التي تنص على أنه "للقاضي استنباط كل قرينة لم يقررها القانون وذلك في نطاق ما يجوز إثباته بالشهادة" (قانون الإثبات العراقي، 1979).

يتضح لنا مما سبق أن الخصائص المتميزة للذكاء الاصطناعي، مثل سرعة معالجة البيانات ودقة تحليل الأدلة، تعزز فعاليته في تحسين عمليات الإثبات، بالإضافة إلى ذلك

يسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة عبر تسريع الإجراءات وتوفير الأدلة الضرورية بشكل مبتكر، ومع تقدم هذه التكنولوجيا، أصبح من الضروري أن يتعاون المشرع والهيئات القضائية لوضع أسس واضحة تضمن الاستخدام الآمن والفعال لهذه الابتكارات

2. صدور المحررات من الذكاء الاصطناعي: قد يتم إصدار المحررات سواء أكانت رسمية أوعرفية من الذكاء الاصطناعي، ويثار هنا التساؤل إلى أي مدى يمكن الاعتراف بهذه المحررات لأنه وفقاً لقانون الإثبات العراقي فإن المحررات الرسمية لا يتصور صدورها إلا من خلال الشخص الطبيعي، إلا أنّ هناك من يرى أنه لا مانع من اعتماد الذكاء الاصطناعي مصدراً للأوراق الرسمية في حال إسناد وظيفة ما للذكاء الاصطناعي وصدرت الأوراق بناء على هذه الوظيفة (محمد، 2023، ص 1348). ويبدو لنا في هذا الشأن أنّ هذا الرأي له من الوجاهة خاصة بعد التطور الذي يشهده العالم ودخول الذكاء الاصطناعي إلى كافة جوانب الحياة وقيامه بالكثير من المهام، على سبيل المثال الوكيل الذكي في نطاق التجارة الإلكترونية، فقد حاولت العديد من الدول الاعتراف بصحة العقود المبرمة من قبل الوكلاء الأذكياء ومنها اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية الصادرة في عام 2005، كذلك الولايات المتحدة الأمريكية نظمت في قانونها نصوصاً عالجت فيها استخدام الوكيل الذكي في إبرام التصرفات القانونية (فرج، 2018). وفي حال صدور الأوراق الرسمية والعرفية من الوكيل الذكي يمكن الاعتداد به كدليل إثبات كما يكون صادراً عن الشخص الطبيعي.

الفرع الثاني: ضوابط تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء:

تبين لنا مما سبق أن تقنيات الذكاء الاصطناعي لها القدرة على تحسين النظم القضائية بشكل كبير لكنها تتطلب توازناً دقيقاً بين الإبتكار والحفاظ على مبادئ العدالة؛ لذلك يتطلب مراعاة مجموعة من الضوابط والمعايير لضمان النزاهة والعدالة وحماية حقوق الأفراد، وقد نص الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها التي تبنتها لجنة العدالة التابعة للمجلس الأوروبي واعتمدته المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة (CEPEJ) في عام 2018، على مجموعة من المعايير والضوابط الواجب اتباعها عند استخدام الذكاء الاصطناعي لتيسير عمل القضاء، كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة أضافت ضابطًا آخر إلى هذه الضوابط والمعايير وهو المسألة، وفي ضوء ما تقدم نوضح هذه الضوابط والمعايير وفقاً للنقاط التالية:

أولاً- الشفافية والحياد والإنصاف:

يسعى مبدأ الشفافية والحياد والإنصاف إلى جعل طرق معالجة البيانات واضحة ومفهومة، مما يسمح بإجراء تدقيق خارجي لهذه البيانات من قبل الجهات الرقابية، ويتطلب ذلك تحقيق توازن دقيق بين حماية الملكية الفكرية لبعض أساليب المعالجة وضرورة الشفافية في عمليات التصميم (الخالدي، 2021، ص 166) بالإضافة إلى ذلك ينبغي ضمان الحياد من خلال التأكد من عدم وجود أي انحياز في معالجة البيانات، مما يضمن أن يعامل جميع الأفراد بشكل متساوٍ وعادل وتحقيق الإنصاف والنزاهة الفكرية عن طريق إعطاء الأولوية لمصالح العدالة، خاصةً عند استخدام الأدوات التي قد تؤثر بشكل كبير في حياة الأفراد (حسن، 2023، ص 109)

إذ يجب أن تكون العمليات والقرارات المبنية على الذكاء الاصطناعي شفافة ومفهومة لجميع الأطراف المعنية، ومن المهم أيضًا توفير معلومات دقيقة حول آليات اتخاذ القرار لضمان الحياد وتفادي أي انحياز قد يؤثر في نتائج القرارات القضائية، ولتحقيق ذلك ينبغي تصميم وتدريب الأنظمة بطريقة تضمن عدم وجود تمييز، مما يعزز تحقيق العدالة في القرارات المتخذة (CEPEJ European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence (AI) in Judicial Systems and their Environment, 2023)

ويبدو لنا في هذا الصدد أنه يجب أن يتم تطبيق الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي العراقي بحذر وتخطيط دقيق، مع التركيز على مبادئ الشفافية والحياد والإنصاف، ومن الضروري توفير التدريب المستمر لضمان تحقيق العدالة ومواكبة التطورات التكنولوجية، مما يعزز ثقة أفراد المجتمع بالنظام القضائي في العراق وإقليم كوردستان

ثانياً- الاحترام وعدم التمييز بين الأفراد أمام القضاء:

يؤكد هذا المبدأ على أهمية الضمان أن تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في النظام القضائي تحترم حقوق الأفراد وتعاملهم بإنصاف؛ أي عند استخدام الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي ينبغي الالتزام باحترام الحقوق الأساسية للأفراد، مثل الخصوصية وحقوق الدفاع، ويجدر بالذكر أنه وفقاً للمادة (19) من الدستور العراقي "يحق لكل شخص أن يكون له دفاع قانوني فعال، وأن يحظى بمحاكمة عادلة" (الدستور العراقي، 2005). بحيث ينبغي استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بطريقة لا تسيء إلى الأفراد أو تنتقص من كرامتهم، على سبيل المثال، عند تحليل بيانات شخص باستخدام الذكاء الاصطناعي يجب التأكد من معالجة هذه البيانات بعناية وفقاً للقوانين التي تحمي الأفراد. وعدم التمييز يعني أن الذكاء الاصطناعي يجب أن يعامل جميع الأفراد على قدم المساواة، دون تمييز بناءً على صفات شخصية مثل العرق، الجنس، الدين، أو الوضع الاجتماعي؛ إذ يجب أن تكون

الخوارزميات التي يستخدمها الذكاء الاصطناعي مصممة بحيث لا تفضل مجموعة معينة على أخرى أو تؤدي إلى نتائج غير عادلة. من المهم أن تكون هذه الخوارزميات مصممة بشكل يحمي من أي تحيز قد يؤدي إلى التمييز ضد أي فرد (AI Principles, 2024)

ثالثاً- سيطرة وتحكم المستخدم على تقنية الذكاء الاصطناعي:

يشير هذا المبدأ إلى أنه يجب أن يظل التحكم في تقنية الذكاء الاصطناعي بيد المستخدمين البشريين، مثل القضاة والمحامين، لضمان استخدامها بشكل عادل وآمن، ولا ينبغي أن تعمل تقنية الذكاء الاصطناعي كآلية تلقائية غير خاضعة للإشراف، بل يجب على المستخدمين فهم أن النتائج التي توفرها هذه التقنية هي نتاج الخيارات والإعدادات التي يحددونها ضمن النظام (CEPEJ European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence (AI) in Judicial Systems and their Environment, 2023)

ويبدو لنا في هذا الصدد ان لهذا المبدأ أهمية كبيرة، حيث ينبغي أن تظل تقنيات الذكاء الاصطناعي أدوات مساعدة وليست بديلًة عن القضاة أو المحامين؛ لأنه على الرغم من التقدم الملحوظ الذي تحققه هذه التقنيات إلا أنها لا تستطيع تعويض الفهم البشري والقدرة على اتخاذ قرارات مدروسة بناءً على الوقائع والقوانين، لذلك من الضروري عند تقديم التحليلات والتوصيات من قبل الذكاء الأصطناعي أن يتمكن القضاة والمحامون من فهم كيفية الوصول إلى هذه النتائج واستخدامها بفعالية، وذلك لضمان أن تظل التكنولوجيا في خدمة العدالة وتعزز من دقتها وكفاءتها

رابعاً- قابلية المعلومات القانونية لمعالجتها إلكترونياً:

يؤكد هذا المبدأ على ضرورة تنظيم المعلومات القانونية بطريقة تتوافق مع متطلبات الأنظمة التكنولوجية، ويتطلب ذلك تحويل النصوص القانونية المعقدة إلى صيغ يفهمها الذكاء الاصطناعي، وذلك باستخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية التي تساعد في تحليل النصوص القانونية بدقة؛ لأن عدم دقة أو تنظيم البيانات بشكل غيرصحيح قد يؤدي إلى قرارات قانونية غير صحيحة مما يقلل من فعالية الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي (محمود ومريم، 2021، ص 937). كما ان الأنظمة الذكية تحتاج إلى فهم السياق القانوني والاختلافات بين القوانين، مما يتطلب تدريبها على مجموعة متنوعة من البيانات القانونية، بالإضافة إلى ذلك، إن تأمين البيانات وحمايتها من الوصول غير المصرح به أمر أساسي للحفاظ على الخصوصية وحماية المعلومات القانونية الحساسة؛ لذلك يجب أن تتبع الأنظمة التكنولوجية ضوابط أمان قوية لضمان حماية هذه البيانات (Ashley, 2017, p. 57 - 60)

خامساً- إمكانية المساءلة:

تجدر الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة استلهمت المبادئ الأربعة المذكورة في أعلاه من التجربة الأوروبية، وأضافت مبدأً خامساً مهماً وهو مبدأ المساءلة، ومقتضى هذا المبدأ يتحمل كل من يُكلف بتصميم أو برمجة أو شراء الأنظمة الذكية، وفقًا للقوانين أو اللوائح أو التعليمات، المسؤولية عن الأفعال والقرارات التي تتخذها هذه الأنظمة. وقد تم تنظيم هذا المبدأ ضمن مبادئ وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي أعلنتها منصة دبي الرقمية في إطار الإستراتيجية الوطنية لدولة الإمارات. وتهدف هذه المبادئ إلى تعزيز الاستخدام المسؤول والشفاف للذكاء الاصطناعي، بما يضمن حماية حقوق الأفراد والمجتمع من النتائج السلبية المحتملة لاستخدام هذه التكنولوجيا. (إطلاق مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في دبي، 2019).

ونرى أن دمج مبدأ المساءلة مع المبادئ الأربعة الأخرى يمثل خطوة مهمة ويعكس التزام دولة الإمارات بتعزيز الاستخدام الأخلاقي والموثوق به لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وذلك بتحميل الأفراد المسؤولين عن تصميم وبرمجة واستخدام هذه الأنظمة المسؤولية القانونية عماقد يصدر عن هذه الأنظمة من أضرار، لذلك يرى الباحث أنه من الضروري أن يُكرس مبدأ المساءلة في النصوص القانونية لكل من العراق ودولة الإمارات. ولذلك نقترح على المشرع العراقي إضافة نص إلى قانون المرافعات المدنية العراقي بعد تعديله، يحدد مسؤولية الأفراد والمؤسسات في مجال تصميم وبرمجة واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي. وينبغي أن يتناول هذا النص كيفية تطبيق مبدأ المساءلة، ويحدد الضمانات والإجراءات القانونية اللازمة في حال حدوث أي ضرر ناتج عن استخدام هذه الأنظمة.

المبحث الثاني: تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي أمام القضاء الإماراتي والعراقي

تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في استخدام التكنولوجيا في مختلف المجالات؛ إذ تسعى دائمًا إلى إدخال الابتكارات التكنولوجية في قطاعاتها المتنوعة، بما في ذلك القطاع القضائي، وقد أسهم هذا التوجه في تسهيل دمج أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء، مما أسهم في تحسين كفاءة العمل القضائي وتسريع الإجراءات

ومن الجانب الآخر، يحتاج العراق إلى إنشاء إطار تشريعي وتنظيمي متكامل، بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية التقنية، بما في ذلك الأنظمة الرقمية، لمواكبة التطورات الحديثة في هذا المجال. ومع ذلك، تظهر العديد من التحديات القانونية التي يجب معالجتها لضمان تطبيق فعال وعادل لهذه التقنية في كلا البلدين، وفي ضوء ما تقدم نقسم المبحث

إلى ثلاثة مطالب نبحث في الأول تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي أمام القضاء الإماراتي، أما المطلب الثاني فسوف نخصصه لدراسة نحوتطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي أمام القضاء العراقي، وفي المطلب الثالث نبين التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي

المطلب الأول: تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي أمام القضاء الإماراتي

تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بوجود بنية تحتية متطورة وقوانين حديثة تسهم في تعزيز تطبيق الذكاء الاصطناعي في منظومتها القضائية. ففي ظل التحديات المستمرة التي تواجه أنظمة العدالة في جميع أنحاء العالم، عملت الإمارات على دمج التقنيات الحديثة لتحسين فعالية وكفاءة خدماتها القضائية

وبناءً على ما سبق، نستعرض في هذا المطلب تجربة دولة الإمارات في تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، حيث سنقوم بتقسيم المطلب إلى فرعين. في الفرع الأول، سنسلط الضوء على تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي في إمارة أبو ظبي، بينما في الفرع الثاني، سنناقش تجربة المحكمة الذكية في إمارة دبي

الفرع الأول: تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي في إمارة أبو ظبي

إن أول دولة عربية اهتمت بالذكاء الاصطناعي هي دولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ استثمرت الذكاء الاصطناعي بمختلف قطاعاتها الحيوية؛ فقد عملت على استحداث وزارة جديدة باسم إستراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي "وتهدف إستراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي إلى تحقيق أهداف مئوية للإمارات التي تعد أول مشروع ضخم ضمن مئوية الإمارات للارتقاء بالأداء الحكومي وتسريع الإنجاز وخلق بيئات عمل مبتكرة ومبدعة ذات إنتاجية عالية من خلال استثمار أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي بمختلف قطاعاتها الحيوية" UAE Strategy for Artificial Intelligence | the Official Portal of the UAE) Government, 2023) كما تسعى دولة الإمارات إلى ارتفاع كفاءة العمل القضائي في المحاكم والارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها والتركيز على خفض النفقات والتكاليف عن طريق استخدام تقنية التنبؤ المستقبلية وتحليلات الذكاء الاصطناعي المتوفرة في بواباتها الإلكترونية للمحاكم من خلال دائرة القضاء في أبو ظبي؛ إذ أطلقت دائرة القضاء في إمارة أبو ظبي خدمة قيد الدعوى التفاعلية، والتي تعتمد على قيد الدعوى بواسطة الذكاء الاصطناعي في تحديد نوع الدعوى والمحكمة المختصة وتحديد الرسوم المطلوبة من خلال خطوات سهلة تضمن الدقة والسرعة في إستخراج بيانات الأطراف (خدمة القيد التفاعلي في محاكم أبوظبي، 2024)، كما تم تطبيق الذكاء الاصطناعي في القضايا المدنية والجزائية في إمارة أبوظبي للتنبوء بمدة

الفصل في القضايا، مما يعني أنه بمجرد تسجيل الدعوى أو إحالتها إلى المحكمة يعمل النظام على التنبوء بالفترة الزمنية المحددة التي قد تستغرقها كل دعوى وحسب طبيعتها من التسجيل إلى الفصل فيها، من خلال الخوارزميات القادرة على التنبوء بدقة تصل إلى 94% (العجماني وسيد، 2024، ص 448 - 449) . والآلية المتبعة في هذا الشأن تقوم على تحليل البيانات المسجلة عن القضايا الواردة للمحكمة مع إعطاء القضاة خلال نظرهم في القضايا ووقائع مشابهة بيانات ومؤشرات حول الأحكام التي سبق وأن أصدرت المحاكم حكماً في القضايا المشابهة (الخالدي، 2021، ص170)

ونرى أن هذه التقنية من تقنيات الذكاء الاصطناعي تكتسب أهمية كبيرة في العمل القضائي، إذ يحث القاضي الذي ينظر في الدعوى العمل على حسمها ضمن المدة المحددة لها بواسطة الذكاء الاصطناعي، وهذا يسهم في اتخاذ الإجراءات المطلوبة في فترة مناسبة دون تأخير، مما يساعد الأطراف على تجنب الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن التأخير غير المبرر في حسم الدعاوى؛ لذا نقترح على المشرع العراقي إدخال هذا النظام ضمن المنظومة القضائية العراقية، وإلزام القاضي الذي ينظر في الدعوى بالفصل فيها ضمن المدة الزمنية المحددة من قبل الأنظمة الذكية

الفرع الثاني: تطبيق المحكمة الذكية في إمارة دبي

تعد المحكمة الذكية في إمارة دبي من أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتمثل تطوراً بارزاً في النظام القضائي الإماراتي، لتصبح بذلك الوجهة القضائية الرئيسة لحل منازعات قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات، حيث إن المحكمة الذكية في الإمارات تعنى بالمنازعات الصغيرة في دبي؛ إذ تهدف هذه المحكمة إلى تسريع الإجراءات وتوفير نظام قضائي أكثر كفاءة للأفراد والشركات الصغيرة الذين يواجهون نزاعات ذات قيمة مالية محدودة (Filaferro, 2021). وتمكن هذه التقنية الأطراف المعنية من أصحاب الأعمال أو المستأجرين والموظفين داخل أو خارج الدولة من حل نزاعهم عن بعد عبر منصات إلكترونية وحضور جلسات المرافعة والتشاور من أي مكان في العالم، مما يقلل من الحاجة للحضور الشخصي ويوفر الوقت والتكاليف (The System of Courts | the Official Portal of the UAE Government, 2024). ويبدولنا في هذا الصدد أن تطبيق المحكمة الذكية في إمارة دبي يعد عاملاً مهماً لجذب المستثمرين الأجانب بشكل كبير ويشمل تأثيرات إيجابية على الاقتصاد الإماراتي، وذلك لأن المستثمر يبحث عادة عن بيئة أعمال مستقرة وفعالة وإجراءات مبسطة وسريعة لحل النزاعات، وكل هذا لا يمكن توفره في الإجراءات القضائية التقليدية

المطلب الثاني: نحو تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي أمام القضاء العراقي:

تبين لنا مما سبق أنه أثبت تطبيقات تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء في بعض الدول ومنها دولة الإمارات العربية تأثيراً واضحاً في تسهيل إجراءات التقاضي، أما بالنسبة للعراق فلا تزال المحاكم في العراق وإقليم كوردستان تعمل على وفق إجراءات التقاضي التقليدي، كما أن تبني أنظمة الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي في العراق يمثل خطوة جوهرية نحو تحسين كفاءة القضاء، إلا أن هناك عوائق قد تعرقل تطبيقها الفعلي وأهمها غياب التنظيم التشريعي وضعف البنية التحتية التكنولوجية، ومع ذلك يمكن تجاوز هذه العوائق من خلال إستراتيجيات وحلول مناسبة، وفي هذا المطلب نلقي الضوء على أهم المعوقات أمام تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي في القضاء العراقي وفقاً لفرعين اثنين كما يأتي:

الفرع الأول: غياب التنظيم التشريعي للذكاء الاصطناعي في القوانين العراقية:

إن غياب التنظيم التشريعي يعد من أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي سواء أكان في العراق أو إقليم كوردستان؛ لأن الإطار القانوني يعد أساساً لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل عادل وشفاف داخل المحاكم؛ إذ بدون وجود تشريعات واضحة قد تتعرض العدالة للمخاطر ويؤدي إلى صدور قرارات قضائية مبنية على خوارزميات غير مفهومة أو متحيزة، كما عدم وجود إطار قانوني يكون من الصعب تحديد المسؤولية في حال حدوث أخطاء أو صدور قرارات غير عادلة ناتجة عن إستخدام الذكاء الاصطناعي، مما يضعف ثقة المواطن بالعدالة، لذلك من الضروري تطوير القوانين لتواكب التطورات التكنولوجية من أجل حماية حقووق الأفراد

ويجدر بالذكر أنه بعد تفشي وباء كورونا وبعد أن سارعت الدول إلى إتخاذ التدابير الضرورية وحاولت استبدال المحاكمة الحضورية في قاعة المحاكم إلى الحضور الإفتراضي عن طريق سن تشريعات حددت نظم إنشاء المحاكم الإلكترونية والتقاضي عن بعد من أجل استمرار مرفق القضاء في أداء مهامه دون توقف، أما بالنسبة للمشرع العراقي فلم يأت بحلول جذرية كما فعل المشرعون في الدول الأخرى، ولم يستحدث أي وسيلة إلكترونية في إجراءات التقاضي، مما أدى ذلك إلى تأثيرات سلبية في المتقاضين وأثر في مبدأ تحقيق العدالة وتراكم الدعاوى أمام المحاكم خلال فترات الحجر الصحي بالإضافة إلى ضياع الوقت والجهد، وبالنسبة للقضاء العراقي فقد واجه جائحة كورونا بحزمة قرارات وإجراءات إستثنائية وبهذا الشأن فقد قرر مجلس القضاء الأعلى في العراق إيقاف سريان المدد القانونية الخاصة بالطعون في الأحكام والقرارات خلال فترة تعطيل الدوام الرسمي بسبب افشاء فايروس كورونا على أن يستأنف سريانها عند انتهاء الحظر الرسمي، كما اعتبر فترة تعطيل الدوام الرسمي

كفتـرة إنقطـاع للمرافعـة لكافـة الدعـاوى لحيـن زوال السـبب (بيـان مجلـس القضـاء الأعلـى بخصـوص الدعـاوى فـي المحاكـم خلال أزمـة كوفيـد - 19 - المحامـون، 2020)

وفـي ضـوء ماتقـدم يبـدو لنـا أن دمـج تقنيـات الحديثـة والـذكاء الاصطناعـي فـي مجـال القضـاء العراقـي والكوردسـتاني صـار أمـراً ملحـاً لتوفيـر منظومـة قضائيـة متطـورة، ومـن أجـل ذلـك نقتـرح علـى المشـرع العراقـي تعديـل قانـون المرافعـات المدنيـة العراقـي وإضافـة نصـوص تنظـم فيهـا إسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي بمـا يضمـن حمايـة الحقـوق وتعزيـز الكفـاءة والعدالـة.

الفرع الثاني: ضعف البنية التحتية التكنولوجية:

يعـد ضعـف البنيـة التحتيـة التكنولوجيـة أحـد أهـم العوائـق التـي تواجـه اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي فـي القضـاء العراقـي والكوردسـتاني، علـى الرغـم مـن أن العـراق يمتلـك مـوارد ماليـة كبيـرة، ولا سـيما فـي قطـاع النفـط، إلا أنـه يعانـي مـن ضعـف كبيـر فـي البنيـة التحتيـة التكنولوجيـة ضمـن نظامـه القضائـي

ويُعزى هذا الضعف إلى الصراعات والأزمات السياسية المستمرة التي أعاقت فعالية استثمار هذه الموارد المالية في تطوير التكنولوجيا عبر مختلف المجالات، بما في ذلك المجال القضائي؛ إذ تشير تقارير البنك الدولي إلى أن العراق على الرغم من ثرواته النفطية لم يتمكن من استغلال هذه الإيرادات بشكل كامل لصالح مواطنيه، ولا سيما في تحسين البنية التحتية والخدمات العامة. كما تؤكد هذه التقارير أن ضعف المؤسسات ونقص الحوكمة الفعالة قد زاد من تفاقم هذه المشكلات، مما يعيق قدرة البلاد على استخدام مواردها المالية بشكل أمثل (World Bank Group, 2021)، حيث تواجه العديد من المحاكم العراقية نقصاً في المعدات الحاسوبية المتقدمة وعدم توفر الإنترنت عالي السرعة، والجدير بالذكر أنه عدم وجود نظام متقدم لإدارة الأحكام القضائية في المحاكم العراقية وإقليم كوردستان يعد تحدياً للنظام القضائي المدني؛ إذ يعد الرجوع إلى الأحكام السابقة أمراً ضرورياً لضمان اتساق القرارت وتطبيق القانون بشكل صحيح، ولكن ضعف البنية التحتية التقنية يجعل ذلك صعباً، وعلى الرغم من قيام بعض القضاة بجمع القرارات القضائية بشكل شخصي لكن ذلك لا يكفي لحل المشكلة لأن الاعتماد على الجهود الفردية يؤدي إلى تفاوت في جودة وشمولية البيانات المجمعة، كما أن البيانات المجمعة بشكل شخصي قد تكون صعبة الوصول والتحديث بالإضافة إلى ذلك فإن الاعتماد على الجهود الفردية يزيد من احتمالية فقدان أو تلف البيانات بسبب نقص التنسيق والتوحيد، لذلك، نوصي بتبني نظام مركزي لإدارة الأحكام القضائية يتيح جمع وتوثيق وتحليل جميع القرارات القضائية بشكل شامل ومنظم وتحويل جميع الأحكام القضائية إلى صيغة رقمية وتحديث النظام بشكل دوري لضمان دقة المعلومات، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وإضافة إلى ما تقدم يتطلب تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في القضاء العراقي وإقليم كوردستان تدريباً مكثفاً للقضاة والمحاميين وموظفي المحاكم لضمان الاستخدام الفعال والآمن لهذه الأنظمة الجديدة، لذلك ولتجاوز هذه العوائق يجب تخصيص ميزانيات لتحسين البنية التحتية التكنولوجية وتوفير الأجهزة اللازمة في المنظومة القضائية العراقية، وعلى ضوء ماتم تقديمه نوصي بإضافة مادة تعليمية في المعهد القضائي العراقي والكوردستاني بشأن دراسة و تدريب طلبة المعهد على إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي والوسائل الإلكترونية الحديثة في مجال القضاء، كما نوصي بفتح دورات تدريبية للمحامين وموظفي المحكمة لاستخدام الوسائل الإلكترونية والذكاء الاصطناعي في العمل القضائي

المطلب الثالث: التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي

تعتبر أنظمة الذكاء الاصطناعي ثورة حقيقية في مجال القضاء لما تقدمه من مزايا متعددة تسهل الوصول إلى العدالة الناجزة ومع ذلك، تبرز العديد من التحديات القانونية التي يجب معالجتها لضمان تطبيق فعال وعادل لهذه التقنية، وفي ضوء ماتقدم نبين في هذا المطلب أهم التحديات القانونية التي تواجه تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء في ثلاثة فروع وكالآتي

الفرع الأول: غياب الإطار القانوني الواضح لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء

إن غياب الإطار القانوني المنظم لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء يمثل تحديًا مهمًا في ظل التطورات التكنولوجية المستمرة، إذ يمكن أن يؤدي عدم وجود هذا الإطار إلى آثار سلبية على العدالة وسيادة القانون، حيث يتطلب استخدام الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي تنظيمات دقيقة تضمن حماية حقوق الأفراد وتجنب التمييز (Custers & Fosch-Villaronga, 2022). وعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي قد يُسهم في تسريع الإجراءات القضائية وتحسين كفاءة النظام، إلا أن هناك مخاطر تتعلق بعدم وضوح تفسير البيانات والأحكام، مما قد يؤدي إلى صدور قرارات غير عادلة أو غير دقيقة، وفي العديد من الدول لا يزال هناك نقص في التشريعات التي تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء بشكل خاص، مما يفتح المجال أمام إساءة استخدام هذه التكنولوجيا أو الاعتماد عليها بشكل غير كاف (Cowger, 2020).

وقد تبين لنا فيما سبق أن المشرع العراقي لم ينظم الذكاء الاصطناعي في قانون المرافعات وأي قانون آخر، أما بالنسبة للمشرع الإماراتي، فإن الإمارات كما بينا سابقاً تُعد من الدول الرائدة في تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في منظومتها القضائية، كما هو واضح في خدمة قيد الدعوى التفاعلية في أبوظبي، التي تعتمد على خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحديد المحكمة المختصة والرسوم المطلوبة بدقة وسرعة، إلى جانب

المحكمة الذكية في إمارة دبي التي تهدف إلى تسهيل وتسريع الإجراءات القضائية بشكل كبير، ولكن عند الرجوع إلى قانون الاجراءات المدنية الإماراتي يتبين انه لم يتطرق إلى الذكاء الاصطناعي بينما نظم التقاضي الإلكتروني، ويستند استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء الإماراتي إلى المرسوم الاتحادي رقم (25) لسنة (2018) بشأن المشروعات ذات الصفة المستقبلية،إذ تنص في المادة الأولى منه على ما يلي: "يُخول مجلس الوزراء بمنح ترخيص مؤقت لتنفيذ أي مشروع مبتكر قائم على تقنيات حديثة ذات صفة مستقبلية أو باستخدام الذكاء الاصطناعي ولا يوجد تشريع منظم له في الدولة، وذلك بهدف إعداد تشريع منظم لنشاط المشروع في الدولة. وله في سبيل ذلك وضع الشروط والضوابط والإجراءات اللازمة لترخيص تلك المشروعات وتنفيذها، واستثنائه من أي تشريع اتحادي في الحدود التي تقتضي تنفيذ المشروع وذلك لفترة زمنية مؤقتة." ويتبين لنا من هذا النص بأن مجلس الوزراء الإماراتي هو الجهة المخولة بوضع اللوائح المنظمة للذكاء الاصطناعيوالترخيص للعمل له في دولة الإمارات حال عدم وجود قانون أو لا ئحة ناظمة له في التشريعات الأخرى.

ويؤكد الباحث على أهمية تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي ضمن قانون المرافعات أو الاجراءات المدنية بشكل دقيق سواء أكان في العراق أو في دولة الإمارات؛ إن الاعتماد على النصوص العامة أو المرسوم الاتحادي وحده ليس كافيًا؛ إذ إن إنشاء إطار قانوني واضح ومحدد لتنظيم استخدام هذه التكنولوجيا يعد ضرورياً، ويجب أن يتضمن هذا الإطار شروطًا وضوابط تفصيلية تضمن الشفافية والمساءلة، بما في ذلك تحديد المسؤولية القانونية عن أي أخطاء أو تحيزات برمجية قد تؤثر في نزاهة الأحكام. ولذلك يتعين على المشرع وضع تنظيمات دقيقة تضمن عدم الإفلات من المسؤولية، سواء أكانت واقعة على عاتق الجهة المطورة للخوارزميات أو على من يستخدمها في عملية إصدار الأحكام، سواء أكان القاضي أو الشركة المطورة للبرنامج أو الجهة المعتمدة لهذه التكنولوجيا، وذلك لضمان حماية الحقوق وضمان تحقيق العدالة، مما يُعزز من ثقة المجتمع بالنظام القضائي ويقلل من المخاطر المحتملة المرتبطة بالتحيز البرمجي أو الأخطاء التقنية؛ إذ إن هذا التنظيم لا يعزز فقط فعالية النظام القضائي، بل يسهم أيضًا في تحقيق العدالة في المجتمع بأسره

الفرع الثاني: تأثير الذكاء الاصطناعي في استقلالية القضاء:

إن دخول الذكاء الاصطناعي إلى المجال القضائي يثير تساؤلات مهمة حول مدى تأثيره في استقلالية القضاء الذي يعد أحد المبادئ الأساسية لضمان تحقيق العدالة. ويشير مفهوم استقلالية القضاء إلى ضرورة أن يكون القضاة بعيدين عن أي تأثيرات خارجية أو تدخلات قد تؤثر في أحكامهم (Contini, 2020)

يجدر بالذكر أنه مع إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات إصدار القرارات أو دعمها، تظهر مخاوف حقيقية حول أن الاعتماد المفرط على التكنولوجيا قد يُضعف قدرة القضاة على اتخاذ قرارات مستقلة، إذ قد تتجلى هذه التبعية من خلال اعتماد القضاة على الخوارزميات والتقنيات الحديثة في تفسير الأدلة وتقييم الشهادات(Sourdin, 2018)

فعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة، فإنه لا يمكن أن يحل محل القاضي البشري، إذ تظل الأنظمة الذكية عاجزة عن قراءة سلوك المدعى عليه أو استيعاب السياق الكامل للوقائع، وتحليل المشاعر المرتبطة بالشهادات أو تقييم مصداقية الشهود بناءً على تعبيراتهم اللفظية وغير اللفظية، وتعد هذه العناصر جوهر العدالة ويصعب على التكنولوجيا الحديثة التعامل معها بفعالية (امام محمد، 2024، ص76)

ويبدو لنا في هذا الشأن أنه على الرغم من المخاوف التي تثيرها تقنيات الذكاء الاصطناعي بشأن تأثيرها في استقلالية القضاء، فإنه من المهم التأكيد على أن هذه التكنولوجياعند استخدامها بشكل صحيح يمكن أن تعزز كفاءة القضاة وتساعدهم في اتخاذ قرارات أكثر استنارة، ويركز الباحث على أهمية التوازن بين التكنولوجيا والتقدير البشري، مؤكدًا أن الذكاء الاصطناعي يجب أن يُستخدم كأداة مساعدة وليس بديلاً عن القضاة، وفيما يلي بعض النقاط الأساسية التي يطرحها الباحث في هذا السياق:

أولاً- تعزيز الفهم القانوني: ينبغي أن تُستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي كوسيلة لدعم القضاة في تعميق فهمهم للقضايا، بدلاً من الاستغناء عن دورهم في اتخاذ القرارات، وهذا الأمر يعزز من قدرتهم على تحليل الأدلة بدقة وهذا يمكنهم من إصدار أحكام أكثر استنارة وموضوعية من خلال تقديم تحليلات دقيقة للمعلومات القانونية، وتسهم هذه التكنولوجيا في تسريع الإجراءات القضائية وتعزيز جودة الأحكام، ويعكس الدور المحوري للقضاة في النظام القانوني.

ثانياً- تطوير معايير تقييم الذكاء الاصطناعي: يعد تطوير معايير دقيقة لتقييم أداء أنظمة الذكاء الاصطناعي خطوة أساسية لضمان فعاليتها في النظام القضائي؛ إذ ينبغي أن تشمل هذه المعايير عناصر متعددة مثل دقة تحليل البيانات، والقدرة على معالجة المعلومات المتنوعة، والشفافية في عمليات اتخاذ القرارات، كما يجب أن تتضمن تقييمًا لمدى تأثير التوصيات المقدمة في قرارات القضاة، مما يضمن أن تظل هذه الأنظمة أدوات مساعدة تعزز كفاءة العمل القضائي بدلاً من أن تكون عوامل تُضعف الاستقلالية أو تعكس أي تحيزات.

ثالثاً- إنشاء هيئات إشرافية مستقلة: من الضروري إنشاء هيئات إشرافية مستقلة تُعنى بمراقبة استخدام الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي، وأن تتكون هذه الهيئات من مختصين في مجالات متعددة، مثل القانون، التكنولوجيا، حيث تقوم هذه الهيئات بتقييم مدى التزام التقنيات بمعايير العدالة وحقوق الأفراد

الفرع الثالث: حماية الخصوصية وأمن البيانات في النظام القضائي:

إن حماية الخصوصية وأمن البيانات في المجال القضائي تعد من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة القضائية في العصر الرقمي، خاصة مع اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويشمل ذلك حماية بيانات الأفراد والمعلومات الحساسة التي تتعلق بالقضايا القانونية؛ لأن استخدام الذكاء الاصطناعي في معالجة وتحليل البيانات القضائية يمكن أن يزيد من خطر تعرض هذه البيانات للاختراق أو سوء الاستخدام، وهو ما يتطلب اتخاذ تدابير صارمة لحماية الخصوصية وضمان أمن البيانات سواء أكانت متعلقة بالمعاملات القانونية أو الأدلة الشخصية الحساسة، وفي السياق القضائي يعد الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات الشخصية للأطراف المتنازعة ضرورة أساسية لتحقيق العدالة؛ إذ ينبغي حماية المعلومات التي يتعامل معها الذكاء الاصطناعي من أي استغلال غير مشروع (Yan, 2023)، مع ضرورة سن تشريعات قوية تضمن حماية البيانات بأعلى مستويات الأمان، وتحديد المسؤولية لاستخدام هذه البيانات في حالة استخدامها في غير الهدف الذي جمعت من أجله (الصادق، 2023)

بالإضافة إلى ذلك قد يتسبب الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي في جعل البيانات أكثر عرضة للاختراق الإلكتروني، لذلك تحتاج الأنظمة القضائية إلى تطوير سياسات أمنية متقدمة تشمل تقنيات التشفير والحد من الوصول إلى البيانات الحساسة، فضلاً عن ضمان المراجعة المستمرة للخوارزميات المستخدمة في تحليل البيانات القضائية. ومن المهم الإشارة إلى أن ضمان حماية الخصوصية لا يقتصر فقط على وضع قوانين صارمة، بل يتطلب أيضًا تطبيقها على أرض الواقع من خلال آليات رقابية فعالة تضمن إدارة البيانات المستخدمة في الذكاء الاصطناعي وفقًا لأعلى معايير الأمن والخصوصية (Bazarov, 2022).

وفي ضوء ما تم تقديمه، يثار هنا تساؤل خلاصته إلى أي مدى تتوفر في كل من العراق ودولة الإمارات قوانين صارمة وكافية لحماية الخصوصية وأمن البيانات في ظل الاستخدام المتزايد لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وما فعالية هذه القوانين في تحقيق هذه الحماية؟

في الحقيقة إن العراق يفتقر إلى تشريعات شاملة ومخصصة لحماية البيانات الشخصية. على الرغم من وجود بعض القوانين العامة التي تعالج حماية الحقوق الفردية، إلا أنها لا توفر إطاراً متكاملاً لتنظيم استخدام تقنيات العصر الرقمي وحماية البيانات، على سبيل المثال يُعد قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة العراقية من القوانين التي تتعلق بحماية المعلومات، ولكنه يركز بشكل أساسي على حماية الملكية الفكرية، مما يجعله غير كافٍ لحماية البيانات الشخصية بشكل مباشر (قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة، 1971)

اما بالنسبة للإمارات العربية فقد اتخذت خطواتٍ ملموسة نحو حماية البيانات الشخصية من خلال إصدار قانون بشأن حماية البيانات الشخصية، ويهدف هذا القانون إلى تعزيز

حماية الخصوصية؛ ويشمل مبادئ رئيسة، مثل ضرورة الحصول على الموافقة الصريحة قبل معالجة البيانات، وتوفير تأمين قوي لحماية البيانات من الاختراقات (القانون الاتحادي لحماية البيانات الشخصية، 2021). ومع ذلك لا تزال هناك تساؤلات حول فعالية تطبيق هذا القانون في ظل تزايد الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي

ويرى الباحث في هذا الشأن أن على كلا البلدين مراجعة قوانينهما وتطوير تشريعات تتوافق مع التحديات الجديدة الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، وينبغي أن تتضمن هذه التشريعات مبادئ أساسية، مثل الحصول على موافقة الأفراد قبل معالجة بياناتهم، وضمان أمن هذه البيانات، بالإضافة إلى توفير آليات رقابية فعالة لضمان حمايتها من الاستغلال غير القانوني، إذ إن تعزيز الحماية القانونية للبيانات الشخصية سيسهم بشكل كبير في بناء ثقة الأفراد بالتكنولوجيا الحديثة، وهو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، نعرض أبرز الاستنتاجات والتوصيات التي توصلنا إليها وعلى النحو الآتي:

أولاً- الاستنتاجات:

1. يتيح الذكاء الاصطناعي إمكانية تقديم خدمات قانونية مخصصة وسريعة للأفراد، مما يسهم في تعزيز الوصول إلى العدالة.
2. يمكن للأشخاص عن طريق الذكاء الاصطناعي الحصول على استشارات قانونية أولية ومعلومات حول إجراءات التقاضي دون الحاجة للذهاب إلى مكاتب المحاماة، مما يسهل على المتقاضين فهم حقوقهم وواجباتهم.
3. تساعد أنظمة الذكاء الاصطناعي في تقليل الوقت المستغرق لمعالجة القضايا وتحديد النتائج المحتملة بناءً على سوابق قضائية مماثلة.
4. يسهم الذكاء الاصطناعي بشكل ملحوظ في تعزيز كفاءة عملية الإثبات داخل النظام القضائي، وذلك من خلال قدرته على تحليل كميات هائلة من البيانات، مما يتيح توفير معلومات دقيقة تسهم في تحسين دقة الأدلة وزيادة موثوقيتها.
5. يجب أن يكون الذكاء الاصطناعي مكملاً للنظام القضائي التقليدي وليس بديلاً عنه.

6. يجب وضع إطار قانوني يحدد نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي لضمان حقوق الأفراد وحمايتهم.

7. تعد دولة الإمارات العربية المتحدة رائدة في دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي.

8. تتطلب تقنية الذكاء الاصطناعي الالتزام بضوابط ومعايير محددة لضمان استخدامها بشكل عادل وآمن وشفاف.

9. يعد دمج المبادئ الأربعة التي اعتمدتها دولة الإمارات من التجربة الأوروبية مع مبدأ المساءلة خطوة مهمة تعكس التزام الدولة بتعزيز الاستخدام الأخلاقي والموثوق لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وتسهم في تحقيق العدالة.

10. يواجه العراق نقصاً في القوانين التي تنظم تقنيات الذكاء الاصطناعي، وهذا يؤدي إلى عدم وضوح القواعد المتعلقة بالمسؤولية، والشفافية، وحماية الخصوصية، ومثل هذا الغياب التشريعي يشكل عقبة أمام استخدام هذه التقنيات في القضاء العراقي والكوردستاني.

11. يعتبر ضعف البنية التحتية التكنولوجية في النظام القضائي العراقي وإقليم كوردستان عائقًا أمام تطبيق الذكاء الاصطناعي، مما يؤثر سلبًافي فعالية القضاء ويحد من قدرته على مواكبة التطورات الحديثة.

12. تعتبر أنظمة الذكاء الاصطناعي ثورة في مجال القضاء، إذ تسهل هذه الأنظمة الوصول إلى العدالة، ولكنها تثير تحديات قانونية متعددة تتطلب معالجة دقيقة لضمان تطبيق فعال وعادل لهذه التقنية.

ثانياً- التوصيات:

أولاً- بالنسبة لقانون المرافعات المدنية العراقي نقترح تعديل القانون رقم (83) لسنة 1969، بإضافة باب جديد تحت اسم (القضاء الإلكتروني واستخدام الذكاء الاصطناعي)، وأن يتضمن المواد الأتية:

1. (يحق للقاضي استخدام الأنظمة الذكية لإدارة الدعوى وتحليل البيانات المتعلقة بها).

2. (تلتزم المحكمة بالاعتماد على التوصيات والتنبؤات الزمنية المقدمة من الأنظمة الذكية للفصل في الدعوى خلال المدة المحددة).

3. (يسمح للمتقاضي بتقديم مذكراته ومستنداته إلى المحكمة عبر الأنظمة الإلكترونية الذكية المعتمد عليها).

4. (يتم تنظيم عملية التبليغ القضائي باستخدام وسائل تقنية حديثة مثل الهاتف المحمول، البريد الإلكتروني، التطبيقات الذكية، أو أي وسيلة تقنية أخرى معترف بها قانوناً).

5. (يجب على جميع الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في المحاكم، بما في ذلك أنظمة الذكاء الاصطناعي، احترام الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، وتطبيق إجراءات أمان صارمة لضمان سرية المعلومات).

6. (تنشأ لجنة مختصة لمراقبة وتقييم أداء الأنظمة الذكية في المحاكم، وتقديم تقارير دورية لتحسين الأداء وتطوير الأنظمة).

7. (يتم تعزيز التكامل بين النظام القضائي والأنظمة الحكومية الأخرى لتسريع الإجراءات وتسهيل تبادل المعلومات بطريقة آمنة وفعالة).

8. (يكون كل من مبرمج أو مالك أو مستخدم أو أي شخص آخر تم تكليفه بمسؤولية تطوير أو تعديل أنظمة الذكاء الاصطناعي ضامناً عن الأضرار التي قد تسببها هذه التقنيات، ما لم يثبت عدم تقصيره أو تعديه).

ثانياً- بالنسبة لقانون الإثبات العراقي رقم (107) لسنة 1979، نقترح على المشرع العراقي تعديل المادة (104) من قانون الإثبات او إضافة مادة جديدة توسع من سلطات القاضي لتشمل استخدام التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في تقييم جميع أدلة الإثبات، ويكون النص المقترح على النحو الآتي: (يحق للقاضي الاستفادة من وسائل التقدم العلمي والذكاء الاصطناعي في تقييم جميع أدلة الإثبات، وللقاضي أن يأخذ في اعتباره نتائج هذه الوسائل الحديثة عند إصدار أحكامه)

ثالثاً- استثنى قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (78) لسنة 2012، في الفقرة (2 / هـ) من المادة (3)، أعمال وإجراءات المحاكم من نطاق تطبيقه وعليه، نوصي بإلغاء هذه الفقرة، ونقترح إضافة فقرة جديدة إلى المادة (3) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي ليشمل نطاق سريان القانون أعمال المحاكم والإجراءات القضائية، مما يسهل إجراءات التقاضي من خلال اعتماد الوسائل الإلكترونية في الأعمال القضائية، ويكون التعديل على النحو الآتي:

المادة (3): أولاً- تسري أحكام هذا القانون على:

ب: إجراءات المحاكم والإعلانات والتبليغات القضائية، وأوامر التفتيش وأوامر القبض، بما في ذلك جميع الأعمال القضائية التي يمكن تنفيذها إلكترونياً

رابعاً: التوصيات بشأن تطوير النظام القضائي العراقي والكوردستاني من خلال تحسين النظام الإلكتروني.

1. نوصي بإنشاء موقع إلكتروني خاص بالقضاء العراقي يضم المحاكم العراقية والكوردستانية جميعها بمختلف درجاتها، مرتبطة ببعضها ببعض. ويتعين على المشرع العراقي تبني التطورات التكنولوجية من خلال استحداث وسائل إلكترونية في إجراءات التقاضي، خصوصًا في أوقات الأزمات، لتعزيز سرعة العدالة وفعاليتها وتحقيق التوازن بين حقوق المتقاضين وسير العدالة.

2. نوصي بتحسين جودة تدفق شبكة الإنترنت لضمان استفادة المواطنين من خدمات التقاضي الإلكتروني والوصول بسهولة إلى الخدمات القضائية.

3. نوصي بتزويد المحاكم بشاشات إلكترونية ونظام تسجيل إلكتروني يدار من قبل القاضي الذي ينظر في النزاع.

4. نوصي بتبني نظام مركزي لإدارة الأحكام القضائية يتيح جمع وتوثيق وتحليل جميع القرارات القضائية بشكل شامل ومنظم وتحويل جميع الأحكام القضائية إلى صيغة رقمية وتحديث النظام بشكل دوري لضمان دقة المعلومات، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي.

5. نوصي بتزويد القضاة وأعضاء الهيئة القضائية بالأجهزة الإلكترونية الحديثة اللازمة، وتدريبهم على استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي.

6. نوصي بإضافة مادة تعليمية جديدة في معهد القضاء العراقي والكوردستاني تتناول تقنيات الذكاء الاصطناعي وتدريب الطلبة على استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة الداعمة للعمل القضائي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- باللغة العربية:

إبراهيم، خالد ممدوح (2010). الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم. دار الفكر الجامعي.

إبراهيم، محمد فوزي و البغدادى، أحمد محمد (2022). القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية. مجلة بنها للعلوم الإنسانية، (1)2، 141-173. DOI: 10.21608/bjhs.1999.275481.

أحمد، خالد حسن (2021). الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية. دار الفكر الجامعي.

إطلاق مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في دبي. (2019, https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2019-01-09-1.3455466 (April 25.

إمام محمد، هالة محمد (2024). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة: التحديات والفرص. مجلة الدراسات الاجتماعية،30(1)، 60-80. https://doi.org/10.20428/jss.v30i1.

بيان مجلس القضاء الأعلى بخصوص الدعاوى في المحاكم خلال أزمة كوفيد19- – المحامون المتحدون. (2020, 17 May). المحامون المتحدون- للاستشارات القانونية والمحاماة وتنظيم الحسابات. https://www.mawazin.net/Details.aspx?Jimare=93907.

تشريعات الإمارات العربية المتحدة، 2024، https://uaelegislation.gov.ae/.

الحمداني، محمد (2024). مستجدات الذكاء الاصطناعي على ضوء القواعد الفقهية والقانون: دراسة فقهية مقارنة. مجلة القانون والأعمال الدولية، (52)،150-135.

حسن، فاطمة عبد العزيز (2023). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء - دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة القطر [رسالة ماجستير، جامعة القطر].

الخالدي، ايناس بنت خلف (2021). حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي: قراءة قانونية في ضوء الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها. مجلة البحوث والدراسات الشرعية، (116)10، 183-155.

خدمة القيد التفاعلي في محاكم ابوظبي. (2024). https://www.adjd.gov.ae/EN/Pages/ICR.aspx.

الخطيب، محمد عرفان (2019). العدالة التنبئية والعدالة القضائية: الفرص والتحديات دراسة نقدية معمقة في الموقف الأنكلو سكسوني واللاتيني. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، (1)20. 48-11. DOI: https://doi.org/10.54729/2958-4884.1048.

الدستور العراقي لسنة 2005.

الصادق، عمرورجب السيد (2023). أثر الذكاء الاصطناعي على القيم وحقوق الإنسان – الحق في حماية البيانات الشخصية. مجلة بنها للعلوم الإنسانية، 4(2)، 889-908. https://doi.org/10.21608/bjhs.2023.321384.

الصاوي، عبدالله عبد الحى، و محمد إبراهيم عبد النبى (2023). التطور التقني للإجراءات القضائية والتحكيمية عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي. روح القوانين، (102)35، 627-684. DOI: 10.21608/las.2023.343824.

العجماني، أحمد عبد الواحد، وسيد، محمد نورالدين (2024). استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الناجزة في الإمارات العربية المتحدة. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، 21(2)، 460-429.

.https://doi.org/10.36394/jls.v21.i2.15

عـزي، عـبير (2021). العوامـل المؤثـرة في تـبني اسـتخدام روبـوت المحادثـة Chatbot's وأنظمـة الـذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence وعلاقتهـا بـإدارة العلاقـات مـع العميل. مجلة الرأي العـام، (3)20، 575-533. https:// .doi.org/10.21608/joa.2021.198141

فـرج، أحمـــد قاســـم (2018). اسـتخدام الوكيـل الـذكي في التجـارة الإلكترونيـة "دراسـة قانونيـة مقارنـة في إطـار ماهيتـه ونفـاذ تصرفاتـه". مجلـة المفكـر، (2)13، 43-10.

قـادري، آمـال (2023). المحكمـة الإلكترونيـة كآليـة لإرسـاء وتطويـر خدمـات مرفـق القضـاء في الجزائـر. حوليـات جامعـة قالمـة للعلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية،17(1)،132–113.

القانـون الاتحـادي الإمـاراتي رقـم (11) لسـنة 1992 في شـأن الإجـراءات المدنيـة، المعـدل بالقانـون الاتحـادي رقـم (2) لسـنة 2018.

القانون الاتحادي لحماية البيانات الشخصية رقم (45) لسنة 2021.

قانون الإثبات العراقي رقم (107) لسنة 1979.

قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقية رقم (78) لسنة 2012.

قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (83) لسنة 1969.

قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة العراقية رقم (3) لسنة 1971.

كريـم، سلام عبـد اللـه. (2022). التنظيـم القانـوني للـذكاء الاصطناعي (دراسـة مقارنة) [أطروحة دكتـوراه]. جامعة كـربلاء. العراق.

لطفـي، خالـد حسـن أحمـد (2020). التقـاضي الإلكتروني كنظـام قضائي معلومـاتي بين النظرية والتطبيـق. دار الفكر الجامعي.

محمـد، محمـود محمـد علي (2023). مـدى اسـتيعاب نصـوص القانـون المـدني لواقـع الـذكاء الاصطناعـي. مجلـة الشريعـة والقانـون، (42)42، 1363-1307. https://doi.org/10.21608/mawq.2023.330848.

محمـود، سـيد أحمـد، و مريـم عمـاد محمـد عنـاني (2024). الـذكاء الاصطناعـي والعمـل القضـائي: دراسـة تحليليـة مقارنة.مجلـة العلـوم القانونيـة والاقتصاديـة،(3)66، 947-919.https://doi.org/10.21608/jelc.2024.342127.

المرسوم الاتحادي رقم (25) لسنة 2018 بشأن المشروعات ذات الصفة المستقبلية.

مصبـح، عمـر عبـد المجيـد (2021). توظيـف خوارزميـات العدالـة التنبؤيـة في نظـام العدالـة الجنائيـة: الآفـاق والتحديـات. المجلـة الدوليـة للقانـون، (1)10، 266-233.http://dx.doi.org/10.29117/irl.2021.0161.

مـوسى، عبـد اللـه، و بلال، أحمـد حبيـب (2019). الـذكاء الاصطناعـي ثـورة في تقنيـات الـعصر، المجموعـة العربية للتدريـب والنشر.

ويتباي، بلاي (2008). الذكاء الاصطناعي. دار الفاروق للاستثمارات الثقافية.

يوسـف، إيمـان أحمـد (2020). تقنيـات التكنولوجيـا الحديثـة وسـائل التواصـل الاجتماعـي والـذكاء الاصطناعي. دار ابـن نفيـس للـنشر والتوزيع.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

ʾibrāhīmu khālid mamdūḥin (2010). al-daʻwā al-ʾiliktirūniyyatu waʾijrāʾuāthā ʾamāma almaḥākimi dāru alfikri aljāmiʻiyyi

ʾibrāhīmu muḥammadu fawzī wa albaghdādiā ʾaḥmd muḥammadun (2022). alqaḍāʾu al-raqmiyyu wa-l-maḥākimu alāʾuftariāaḍuya mijallatu banahā lil-ʻulūmi alʾinsāniyyati (1)2، 141-173. DOI: 10.21608/bjhs.1999.275481.

ʾaḥmadu khālid ḥasan (2021). al-dhakāʾu aliāṣṭināʻiyyu waḥimāyatuhu mina al-nāḥiyati almadaniyyati wa-l-jināʾiyyati dāru alfikri aljāmiʻiyyi

ʾiṭlāqu mabādiʾi ʾikhlāqayit al-dhkāʾ al-aṣṭināʻiyyi fy dby (2019, April 25) https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2019-01-09-1.3455466.

ʾimāmu muḥammad hālata muḥammad (2024). dawru al-dhakāʾi al-aṣṭināʻiyyi fī taʻzīzi alʻadālati al-taḥaddīāti wa-l-firaṣi mijallatu al-dirāsāti aliājtimāʻiyyati 60-80. https://doi.org/10.20428/jss.v30i1.

bayānu majlisi alqaḍāʾi alʾaʻlā bikhuṣūṣi al-daʻāwā fī almaḥākimi khilāla ʾazmati kwfyd- – almuḥāimūna almuttaḥidūna (2020, May 17). almuḥāimūna almuttaḥidūna- lil-āisatshāriāt alquanwinnayi wa-l-muḥāmāt watanẓīmi alḥisābāti

tashrīʻātu alʾimārāti alʻarabiyyati almuttaḥidati 2024،https://uaelegislation.gov.ae/.

alḥumadinyyu muḥammadin (2024). musattajadāʾut al-dhakāʾi aliāṣṭināʻiyyi ʻalā ḍawʾi alqawāʻidi alfiqhiyyati wa-l-qānūni dirāsatun fiqhiyyatun muqārinatun mijallatu alqānūni wa-l-ʾāʻmāli al-dawliyyatu (52)،135-150.

ḥasanin fāṭimatu ʻabdi alʻazīzi (2023). dawru al-dhakāʾi aliāṣṭināʻiyyi fī taʻzīzi alʻadālati al-nājizati ʾamāma alqaḍāʾi - dirāsatun muqārinatun maʻa al-niẓāmayni al-qquanwinnī wa-l-qaḍāʾiyyi fī dawlati alquṭri [risālatu miājastyr jāmiʻatu alquṭri

alkhāliduy aynāsu binti khalafin (2021). ḥawkimatu astikhdāmi al-dhakāʾi al-aṣṭināʻiyyi fī alʻamali alqaḍāʾiyyi qirāʾatun qiāniwwanya fī ḍawʾi almīthāqi alʾakhlāqiyyi al-ʾāūrūbbiyyi bishaʾani astikhdāmi al-dhakāʾi al-aṣṭināʻiyyi fī al-nuẓumi alqaḍāʾiyyati wabīʾiatihā mijallatu albuḥūthi wa-l-dirāsāti al-sharʻiyyati (116)10، 155-183.

khdma alqaydi al-tafāʻulī fy mḥākm abwẓby (2024). https://www.adjd.gov.ae/EN/Pages/ICR.aspx.

alkhaṭību muḥammadu ʻirfān (2019). alʻadālatu al-tanbiʾiyyatu wa-l-ʻadālatu al-qaḍāʾiyyatu alfuraṣu wa-l-tuḥadyāat dirāsatun naqdiyyatun muʻmiqatun fī almawqifi al-ʾānklw skswny wa-l-lātīny mijallatu alḥuqūqi wa-l-ʻulūmi alʾinsāniyyati (1)20. 11-48 DOI: https://doi.org/10.54729/2958-4884.1048.

al-dustūru al-ʻirāqiyyu lisanati 2005.

al-ṣādiqu ʻmrwrjb al-sayyidi (2023). ʾatharu al-dhakāʾi al-aṣṭināʻiyyi ʻalā alqiyami waḥuqūqi

al’insāni – alḥaqqu fī ḥimāyati albayānāti al-shakhṣiyyati mijallatu banahā lil-‘ulūmi al’insāniyyati 4(2)، 889-908. https://doi.org/10.21608/bjhs.2023.321384.

al-ṣāwiyyu ‘bdāllh ‘abdu al-ḥāi w muḥammadu ’ibrāhīma ‘abdu al-nbā (2023). al-taṭawwuru al-tiqniyyu lil-’ijrā’iāt al-qaḍā’iyyati wa-l-taḥkīmiyyati ‘abra ’anẓimati al-dhakā’i al-aṣṭinā‘iyyi rūḥu al-qawānīni (102)35، 627-684. DOI: 10.21608/las.2023.343824.

al‘ajmāny ’aḥmd ‘abd alwāḥidi wasayyidin muḥamd nwrāldyn (2024). astikhdāmu tiqniyyāti al-dhakā’i al-aṣṭinā‘iyyi fī taḥqīqi al‘adālati al-nājizati fī al’imārāti al‘arabiyyati almuttaḥidati mjla jām‘a al-shāriqati lil-‘ulūmi alquanwinnayi 21(2)، 429-460. https://doi.org/10.36394/jls.v21.i2.15.

‘zy ‘byr (2021). al‘awāmilu almu’uatthiratu fī tabannī astikhdāmi rwbwt almuḥādathati Chatbot’s wa’anẓamti al-dhakā’i al-aṣṭinā‘iyyi Artificial Intelligence wa‘ilāqatahā bi’idārati al‘alāqāti ma‘a al-‘myl mjla al-r’ay al‘āmmi (3)20، 533-575. https://doi.org/10.21608/joa.2021.198141.

frj ’aḥmd qāsm (2018). astikhdāmu alwakīli al-dhakiyyi fī al-tijārati al’ilktrūniyyati " dirāsatun qiāniwwanya muqāranatun fī ’iṭāri māhiyyatih wanafādhi taṣarrufātihi mijallatu almufakkiri (2)13، 10-43.

qādiriyyun āmālun (2023). almaḥkamatu al-’iliktirūniyyatu ka’āliyatin li’irsā’i watatwīri khidmāti marfiqi alqaḍā’i fī aljazā’iri ḥawliyyātun jāmi‘atun qālamatu lil-‘ulūmi aliājtimā‘iyyati wa-l-’insāniyyati

alqānūnu alā’utḥādiyyu al’imāriā’ā’uty raqmu (11) lasinti 1992 fī sha’ani al’ijrā’āti almadaniyyati almu‘addalu biāalquāniwn alā’utḥādiyyi raqmi (2) lisanati 2018.

alqānūnu alitaḥidduy liḥimāyati albayānāti al-shakhṣiyyati raqmu (45) lisanati 2021.

qānūnu al-’ithbāti al-‘irāqiyyu raqmu (107) lisanati 1979.

qānūnu al-tawqī‘i al’iliktirūniyyi wa-l-mu‘āmalāti al-’iliktirūniyyatu al‘irāqiyyati raqmu (78) lisanati 2012.

qānūnu al-murāfa‘āti al-madaniyyati al-‘irāqiyyu raqmu (83) lasinti 1969.

qānūnu ḥaqqi al-mu’uallafi wa-l-ḥuqūqi al-mujāwirati al-‘irāqiyyati raqmu (3) lasinti 1971.

karīmun salāmu ‘abdi Allāhi (2022). al-tanẓīmu alqianwinnuy lil-dhikā’i al-aṣṭinā‘iyyi (dirāsatun muqāranatun [uṭrūḥati dikatwarāh jāmi‘atu karbalā’a al‘irāqi

luṭfīy khālid ḥasin ’aḥmd (2020). al-taqāḍī al’iliktirūniyyi kaniẓāmin qaḍā’ī ma‘alwimmāty bayna al-naẓariyyati wa-l-taṭbīqi dāru alfikri aljāmi‘iyyi

muḥammadun maḥmūd muḥammad ‘ly (2023). madā astī‘ābi nuṣūṣi alqānūni almadaniyyi liwāqi‘i al-dhakā’i al-aṣṭinā‘iyyi mijallatu al-sharī’ati wa-l-qānūni (42)42، 1307-1363. https://doi.org/10.21608/mawq.2023.330848.

maḥmūdun sayyidu ’aḥmadu w maryamu ‘imādu muḥammadin ‘anānī (2024). al-dhakā’u

aliāṣṭinā'iyyu wa-l-'amalu alqaḍā'iyyi dirāsatun taḥlīliyyatun muqārina#mijallatu al'ulūmi alqānūniyyati wa-l-iāqtiṣādiyyati (3)66، 919-947. https://doi.org/10.21608/jelc.2024.342127.

al-marsūmu alāataḥidyi rqmu (25) lsna 2018 bisha'ani al-mashrū'āti dhāti al-ṣifati alimstiqbalyi#ta

muṣabbaḥun 'umara 'abdi almajīdi (2021). tawẓīfu khwārizmiyyāti al'adālati al-tanbi'uyyati fī niẓāmi al'adālati aljinā'iyyati al'āfāqu wa-l-tuḥadyāat almajallatu al-dawliyyatu lil-qānūni (1)10، 233-266.http://dx.doi.org/10.29117/irl.2021.0161.

mūsā 'abd Allāh w blāl 'aḥmd ḥabībin (2019). al-dhakā'u aliāṣṭinā'iyyu thawratun fī tiqniyyāti al'aṣri almajmū'atu al'arabiyyatu lil-tadrībi wa-l-nashri

ītbāya blāy (2008). al-dhakā'u aliāṣṭinā'iyyu dāru alfārūqi lil-āisatthamirāt al-thaqāfiyyati

yūsufu 'īmāni 'aḥmada (2020). taqaniyyātu al-tiknūlūjyā alḥadīthati wasā'ilu al-tawāṣuli al-ajtimā'iyyi wa-l-dhakā'i al-aṣṭinā'iyyi dāru abni nafīsin lil-nashri wa-l-tawzī'i

ثانيا- باللغة الإنجليزية:

AI principles. (2024). OECD. https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/ai-principles.html.

Artificial Intelligence in Judicial Systems and their Environment. Available at: https://coe.int/en/web/cepej.

Ashley, K. D. (2017). Artificial Intelligence and Legal Analytics: New Tools for Law Practice in the Digital Age. Cambridge University Press.

Bazarov, S. (2022). The Use of Artificial Intelligence in the Judiciary: Theory and Practice. Jurisprudence, 2(3),39–47.https://doi.org/10.51788/tsul.jurisprudence.2.3./hhkt6836.

CEPEJ European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence (AI) in Judicial Systems and their Environment. (2023, September 29). European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ). https://www.coe.int/en/web/cepej/cepej-european-ethical-charter-on-the-use-of-artificial-intelligence-ai-in-judicial-systems-and-their-environment.

Contini, F. (2020). Artificial Intelligence and the Transformation of Humans, Law and Technology Interactions in Judicial Proceedings. Law Technology and Humans, 2(1), 4–18. https://doi.org/10.5204/lthj.v2i1.1478.

Cowger, A. R. (2020). The Threats of Algorithms and AI to Civil Rights, Legal Remedies, and American Jurisprudence: One Nation Under Algorithms. Rowman & Littlefield.

Custers, B., & Fosch-Villaronga, E. (2022). Law and Artificial Intelligence: Regulating AI and Applying AI in Legal Practice. Springer Nature.

De Sio, F. S., Almeida, T., & Van Den Hoven, J. (2024). The Future of Work: Freedom, Justice and Capital in the Age of Artificial Intelligence. Critical Review of International Social and Political Philosophy, 27(5),659–683.https://doi.org/10.1080/13698230.2021.2008204.

European Commission. (2020). White Paper on Artificial Intelligence: A European Approach to

Excellence and Trust. Brussels. Available at: https://european-union.europa.eu/index_en.

Filaferro, B. (2021, September 28). Dubai: Region's First Smart Court to be Launched. LexisNexis Middle East. https://www.lexis.ae/2021/09/28/dubai-regions-first-smart-court-to-be-launched/.

Reiling, A. D. (2020). Courts and Artificial Intelligence. International Journal for Court Administration, 11(2). https://doi.org/10.36745/ijca.343.

Rethinking Digital Evidence Management with Artificial Intelligence. (2024, July 24). Enterprise Video Streaming Solutions for Businesses, Enterprises, Government, Local, State Government, Healthcare, Education, Law Enforcement Agencies, Justice, Public Safety, Manufacturing, Financial & Banking Industry. https://blog.vidizmo.com/rethinking-digital-evidence-management-with-ai.

Russell, S., & Norvig, P. (2020). Artificial intelligence: A modern approach (4th ed.). Pearson.

Sourdin, T. (2018). Judge v Robot? Artificial Intelligence and Judicial Decision-Making. University of New South Wales Law Journal, 41(4). 1114-1133. https://doi.org/10.53637/zgux2213.

The system of courts | The Official Portal of the UAE Government. (2024, Jul 22.). https://u.ae/en/about-the-uae/the-uae-government/the-federal-judiciary/the-system-of-courts.

UAE Strategy for Artificial Intelligence | The Official Portal of the UAE Government. (2023, Nov 7). https://u.ae/en/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/government-services-and-digital-transformation/uae-strategy-for-artificial-intelligence.

World Bank Group. (2021, May 27). Iraq: Standing at a Crossroad with Limited Fixes to an Economy that is Desperate for Transformation. World Bank. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/05/27/iraq-standing-at-a-crossroad-with-limited-fixes-to-an-economy-that-is-desperate-for-transformation.

Yan, Q. (2023). Legal Challenges of Artificial Intelligence in the Field of Criminal Defense. Lecture Notes in Education Psychology and Public Media, 30(1), 167–175. https://doi.org/10.54254/2753-7048/30/20231629.

Zetoony, D. A. (2023, June 15). What Is Artificial Intelligence (AI)? Lexology. https://lexology.com/library/detail.aspx?g=53c07e78-9c4d-4666-ad36-4dec948efb76.

Zhong, H., Xiao, C., Tu, C., Zhang, T., Liu, Z., & Sun, M. (2020). How does NLP Benefit Legal System: A Summary of Legal Artificial Intelligence. arXiv preprint arXiv:2004.12158.

Artificial Intelligence and its Applications in the Judiciary "A Comparative Study"

Naema Kamal Ali(1)
Ali Taha Akrem(2)

Abstract:

Artificial intelligence (AI) has become an integral part of our daily lives, influencing many sectors, including the judicial sector. With the rapid advancement of technology, AI has the potential to improve the efficiency of judicial systems, increase transparency, and reduce costs. However, to overcome associated challenges, protect privacy, and achieve justice, the application of AI requires accurate legal system. In this area, Iraq needs a legal system and an advanced technological infrastructure to keep pace with current developments in judicial systems. The United Arab Emirates' experience in this field is a successful model that Iraq can adopt to develop its legislation and enhance the use of AI in its judicial system.

Keywords: Artificial Intelligence, Judiciary, Legal System, Efficiency improvement, UAE, Iraq.

(1) College of Law - Salahaddin University (Erbil – Iraq)
ali.akram@su.edu.krd

(2) College of Law - Salahaddin University (Erbil – Iraq)